الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الاجتماعية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لـوزارة الشؤون الإجتماعية لسنة 2018

مارس 2019

الفهرس

المحور الأول :التقديم العام	**4**
1-تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018.	**5**
2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018.	**10**
المحور الثاني :تقديم برامج الوزارة	**13**
I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية	**14**
1-التقديم العام للبرنامج	**14**
2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**15**
3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:	**19**
3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج	**19**
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها	**20**
4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.	**32**
II. برنامج الضمان الإجتماعي	**34**
1-التقديم العام للبرنامج	**34**
2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**36**
3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:	**44**
3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج	**44**
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها	**45**
4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.	**54**
III. برنامج النهوض الإجتماعي	**56**
1-التقديم العام للبرنامج	**56**
2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج	**57**

3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018: **66**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **66**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **68**

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء. **82**

VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج **87**

1-التقديم العام للبرنامج **87**

2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج **88**

3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018: **91**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **91**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **92**

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء. **97**

V. برنامج القيادة والمساندة **98**

1-التقديم العام للبرنامج **98**

2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج **99**

3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018: **102**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **102**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **103**

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء. **109**

المحور الأول: التقديم العام:

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018:

في إطار تركيز منظومة التصرف حسب الاهداف تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

و قد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2018 إنجاز جملة من الأنشطة التي تندرج في إطار سياستها الاستراتيجية الرامية لمزيد النهوض بالقطاع الاجتماعي و ذلك طبقا لجملة الأهداف المرسومة، و في هذا الصدد تتمثل الأنشطة أساسا في :

1.1 – أهم انجازات الوزارة خلال سنة 2018 :

- **<u>في مجال الشغل و العلاقات المهنية :</u>**

- ✓ إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي طبقا للقانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره وصدور الامرين الحكومين عدد 676 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وعدد 675 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 سبتمبر 2018 المتعلق بضبط المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني لضبط تركيبة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قد عقد المجلس جلسته الافتتاحية بتاريخ 27 نوفمبر 2018،
- ✓ **ابرام الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح** في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنة 2018 و 2019 و التي تضمنت زيادة ب7% في الاجور و المنح و **الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاع العام** بتاريخ 22 اكتوبر 2018 ،
- ✓ **تفعيل الحوار بين الاطراف الاجتماعية** من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيها الترتيبي والمالي بعنوان سنة 2019. وقد تم اصدار 38 ملحقا تعديليا

للاتفاقيات المشتركة بعنوان سنتي 2017 و 2018 في انتظار اصدار 19 اتفاقية في غضون السنة الحالية.

- **<u>في مجال الضمان الاجتماعي :</u>**

✓ **<u>في مجال تحسين التوازنات المالية للصناديق</u> :**

*** اصدار جملة من النصوص القانونية والترتيبية أهمها :**

✓ اعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 ثم إحالته الى مجلس نواب الشعب للتصويت خلال شهر ديسمبر 2018 (علما أنه قد تم إصدار هذا القانون تحت عدد 37 بتاريخ 30 أفريل 2019) ،

✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 . ومن المنتظر صدور مشروع الأمر المذكور بالتوازي مع صدور مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي،

*** اقرار جملة من الإجراءات الهادفة لإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي و تنويع مصادر التمويل أهمها :**

✓ الشروع في انجاز دراسات الجدوى المتعلقة بمشروع الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية من قبل فريق من الخبراء تم اختياره من قبل لجنة القيادة المكلفة بمتابعة المشروع،

✓ احداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي مثلما ورد بالعقد الاجتماعي تم إقرارها صلب قانون المالية لسنة 2018 و تحديدا الفصل 53 منه،

✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

✓ الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض من خلال احداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم،

✓ إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.

- ✓ **<u>في مجال تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية</u>** :

- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي،
- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية لاقتناء 3 حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية،
- ✓ امضاء اتفاقيّة إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفيّة بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي بما يسمح من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة،
- ✓ إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (بلغاريا، سويسرا، رومانيا، صربيا، كندا،...)

- ✓ **<u>في مجال تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</u>:**

- ✓ مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى 53 دار (بما في ذلك دور الخدمات الإدارية والمخاطب الوحيد و الوحدات المتنقلة) وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،

- ▪ **<u>في مجال النهوض الاجتماعي :</u>**

- ✓ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي بما يمكن من توسع وضعيات الإحاطة بالفئات المستهدفة وقد تم خلال سنة 2018 إحداث مركزين جديدين للدفاع والادماج الاجتماعي بكل من ولايتي قبلي وتطاوين،
- ✓ دعم قدرات المؤسسات العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي بما يتلاءم وحسن تأطير منظوريها من جهة، وضمان الإستجابة للظواهر المستجدّة كالإتّجار بالأشخاص ومكافحة الإرهاب والعنف ضدّ النساء والأطفال ومقاومة تشغيل الأطفال.
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وقد بلغ العدد الجملي لسنة 2018: 2628 خلية،

- ✓ الشروع في مراجعة كراس الشروط المتعلقة ببعث المؤسسات الخاصة للتربية المختصّة والتأهيل والتكوين المهني.
- ✓ الشروع في مراجعة المنشور عدد 5 المتعلّق ببرنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين عن العمل.
- ✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة.
- ✓ إنجاز نموذج محاكاة الإستراتيجية للفترة 2014 – 2030 بالتعاون مع منظمة اليونسكو لمنطقة المغرب العربي.
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدأ تعميم التعليم.
- ✓ إبرام اتفاقيتي شراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي والوكالة التونسية للتدريب المهني.

- ▪ **<u>في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :</u>**

- ✓ إعداد دليل التونسي الذي يتضمن أهم القوانيين و الإجراءات الجديدة التي تهم الاستثمار و اجراءات العودة،
- ✓ الشروع في تركيز منصة اتصالية تتضمن معطيات متكاملة حول الجالية و الكفاءات الموجودة بالخارج.
- ✓ العمل على مزيد استقطاب و التعريف بالكفاءات المبدعة في جميع المجالات الفنية من الجالية التونسية بالخارج من خلال الشروع في تنظيم "أيام قرطاج للإبداع المهجري" لأول مرة من 13 الى غاية 19 أكتوبر 2018، بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الثقافية.

- ▪ **<u>في مجال تعصير الإدارة :</u>**

- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية–التصرف في المقرات والتجهيزات–تطبيقة تفقد الشغل–التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية– الجباية– النقل البري...
- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض و ببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

2.1 – المؤشرات الاستراتيجية للوزارة خلال سنة 2018 :

1.2.1 – المؤشرات الاستراتيجية التي تم تحقيقها :

- **في مجال الضمان الاجتماعي :**

– سجل مؤشر "نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية" تحسنا ايجابيا على مستوى بعض المؤشرات الفرعية لسنة 2018 حيث تم تسجيل تقدم في نسبة التغطية في" نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن" بتحقيق انجاز يقدر ب 98.8% مقابل تقديرات ب 98% أي بنسبة انجاز تقدر ب 100.8%.

أما بالنسبة "لنظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين" تم تحقيق انجازات تقدر 83,8 % مقابل تقديرات ب 84% أي بنسبة انجاز تقدر ب 99.76%.

– كما تم تسجيل نسب انجاز إيجابية بالنسبة للمؤشر" آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال" بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، حيث بلغت نسبة الملفات في إطار إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد و المنجزة في الآجال 87.8% سنة 2018 مقابل تقديرات ب 87%.

اما بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد فبلغت نسبة الانجاز 98.3% مقابل تقديرات ب99% و تصفية ملفات جرايات الترمل 96.5% مقابل تقديرات بعنوان سنة 2018 ب 97.5%.

- **في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :**

– تم تسجيل تقدم في انجاز المؤشر المتعلق ب"حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن" حيث قدرت نسبة انجاز بالنسبة لسنة 2018 بـ104% مقارنة بالتقديرات و بنسبة تطور قدرت بـ 9% مقارنة بانجازات سنة 2017 وهو ما يفسر خاصة ببداية رجوع الثقة في مناخ الأعمال و تاثير الحوافز الجديدة المالية والجبائية التي تم إقرارها لفائدة الجالية.

كما تم تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 110 % مقارنة بتقديرات سنة 2018 وبنسبة تطور تقدر بـ11 % مقارنة بانجازات سنة 2017 بالنسبة لمؤشر " عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج" و ذلك ببرمجة 41 تظاهرة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بالشراكة كذلك مع الجمعيات و المنظمات الدولية موجهة للتونسيين بالخارج.

2- تنفيذ ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2018 :

تتوزع انجازات ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية حسب البرامج على النحو التالي :

البرامج	الاعتمادات (بحساب الدينار)	النسبة
الشغل والعلاقات المهنية	**19.499.145**	**1.13%**
الضمان الاجتماعي	**964.560.882**	**56.04%**
النهوض الاجتماعي	**674.399.767**	**39.18%**
الهجرة والتونسيين بالخارج	**19.247.977**	**1.12%**
القيادة والمساندة	**43.573.529**	**2.53%**
المجموع العام	**1.721.281.300**	

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانيةالوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

بحساب الألف دينار

بيان البرنامج	تقديرات2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%)
نفقات التصرف	**1.501.364.000**	**1.666.192.000**	**1.662.773.330**	**3.418.670**	**99.79%**
التأجير العمومي	160.171.000	166.271.000	164.741.013	1.529.987	99.08%
وسائل المصالح	12.837.000	12.837.000	12.880.042	-43.042	100.34%
التدخل العمومي	1.328.356.000	1.487.084.000	1.485.152.275	1.931.725	99.87%
نفقات التنمية	**50.000.000**	**50.000.000**	**49.210.484**	**798.868**	**98.40%**
الاستثمارات المباشرة	8.435.000	8.435.000	8.388.484	55.868	99.34%
تمويل عمومي	41.565.000	41.565.000	40.822.000	743.000	98.21%
صناديق الخزينة	**7.000.000**	**7.000.000**	**9.297.486**	**-2.297.486**	**132.82%**
مجموع المهمة	**1.558.364.000**	**1.723.192.000**	**1.721.281.300**	**1.910.700**	**99.89%**

*يبلغ الفارق بين قانون المالية الاصلي وقانون المالية التكميلي : 164.828.000 د وذلك لتغطية النفقات التالية :

– نفقات التدخل العمومي لبرامج الضمان الاجتماعي (زيادة 150.000.000) – النهوض الاجتماعي (زيادة 8.728.000 د)

– نفقات التأجير العمومي لبرامج النهوض الاجتماعي (زيادة 3.787.000 د) – الهجرة والتونسيين بالخارج (زيادة 13.000) – القيادة والمساندة (زيادة 2.300.000) .

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية الوزارة لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

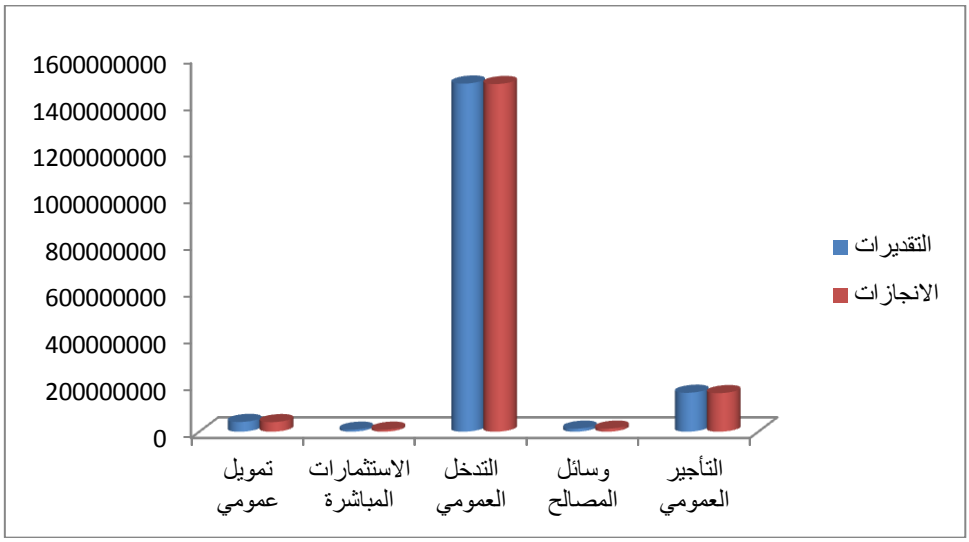

جدول عدد 2 :

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (ا ع الدفع)

بحساب الألف دينار

بيان البرنامج	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
الشغل والعلاقات المهنية	20.779.005	20.779.005	19.499.145	1.279.860	93.84%
الضمان الإجتماعي	789.198.900	939.198.000	964.560.882	-25.362.882	102.70%
النهوض الإجتماعي	686.122.284	698.637.284	674.399.767	24.237.517	96.53%
الهجرة والتونسيين بالخارج	18.896.212	18.909.212	19.247.977	-338.765	101.79%
القيادة والمساندة	43.367.599	45.667.599	43.573.529	2.094.070	95.41%
مجموع المهمة	**1.558.364.000**	**1.723.192.000**	**1.721.281.300**	**1.910.700**	**99.89%**

رسم بياني عدد2

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إ ع الدفع)

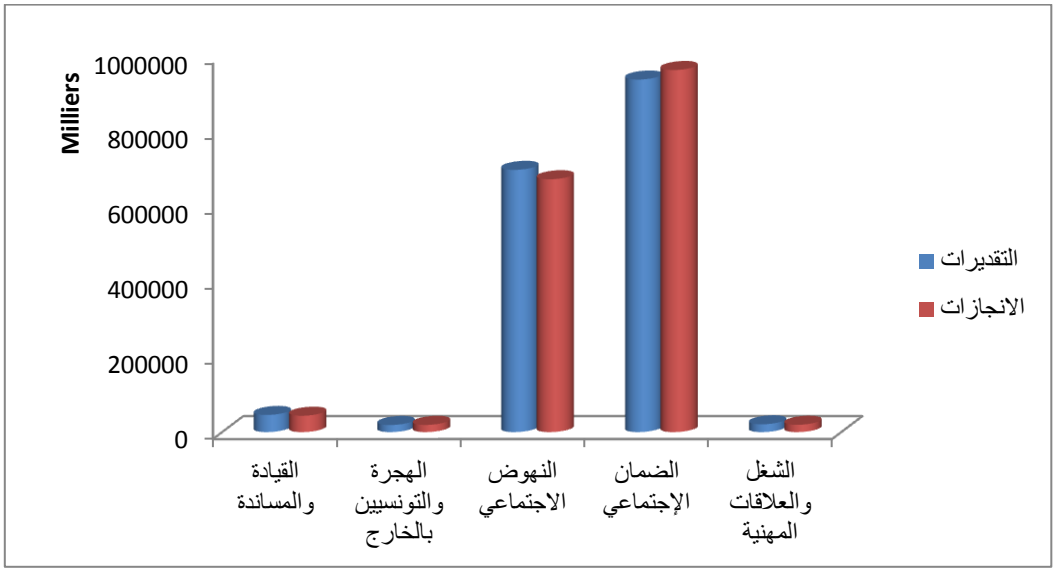

المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج الشغل والعلاقات المهنية

رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله

رئيس برنامج من تاريخ 15 مارس 2016

1- التقديم العام للبرنامج :

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في المحافظة على التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية مبنية على مبدأ التفاوض والحوار الاجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية والحرص الدائم على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفق ضوابط قانونية وترتيبية.

كما يهدف إلى توفير مقوّمات العمل اللائق و العدالة الاجتماعية من خلال:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل وسياسة الأجور،
- ✓ تدعيم تطبيق تشريع الشغل وفض نزاعات الشغل الجماعية والحوار الاجتماعي،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية.

1-1 : هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

الأهداف	**الهدف 1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل**
	الهدف 2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

1-2 : الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل .:

تتنزل هذه الأولوية في إطار تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز على الاستثمار.

بالإضافة إلى ضمان توفر شروط الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز الانتاجية.

1-2-2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي و تدعيم الحوار داخل المؤسسة :

تتنزل هذه الأولوية في إطار تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة و بناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر و إرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الاطراف من خلال متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسات لتأثيرها المباشر على المناخ الاجتماعي العام بعد القيام بمراجعة شاملة للهياكل التي تم تركيزها بالإضافة إلى العمل على تطوير عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار بالمؤسسات.

2 – تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

عملت مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على توفير مقومات العمل اللائق والعدالة الإجتماعية من خلال:

- ✓ **تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي 2013**، من خلال صدور القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره وصدور الامرين الحكومين عدد 676 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وعدد 675 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 سبتمبر 2018 المتعلق بضبط المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني لضبط تركيبة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قد عقد المجلس جلسته الافتتاحية بتاريخ 27 نوفمبر 2018،
- ✓ **تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية** من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاعات الخاضعة لمجلة الشغل بعنوان سنة 2017 والاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي وإصدار الأوامر الحكومية التالية:
  - الأمر الحكومي عدد 672 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.

- الأمر الحكومي عدد 673 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.
- الأمر الحكومي عدد 674 لسنة 2018 مؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالترفيع في الأجور في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل والتي لا ترتبط باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بأنظمة أساسية خاصة.

- ✓ **ابرام الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح** في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنة 2018 و 2019 و التي تضمنت زيادة ب7% في الاجور و المنح و **الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاع العام** بتاريخ 22 اكتوبر 2018 ،
- ✓ **تفعيل الحوار بين الاطراف الاجتماعية** من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيها الترتيبي والمالي بعنوان سنة 2019. وقد تم اصدار 38 ملحقا تعديليا للاتفاقيات المشتركة بعنوان سنتي 2017 و 2018 في انتظار اصدار 19 اتفاقية في غضون السنة الحالية.
- ✓ إعداد منظومة إعلامية (Système d'information) ستمكن من حسن توظيف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة كل تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة. كما ستمكن هذه المنظومة من توفير كل أنواع الإحصائيات بطريقة فورية ودقيقة بالإضافة لتسهيلها لعمل متفقدي الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنهم من حسن برمجة عملهم ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظرهم، وستدخل هذه المنظومة طور الاستعمال الفعلي خلال شهر جوان 2019.

- ✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية للصحة والسلامة المهنية ووضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية من خلال تسجيل تقدم في إنجاز الخارطة الوطنية للامراض المهنية و قد تم الانتهاء من المسح الوطني للأخطار المهنية الذي امتد من 15 نوفمبر 2016 إلى 15 ديسمبر 2017 بمساهمة 144 طبيب شغل متطوع قاموا بتعمير ما يقارب 6000 استبيان. ويهدف هذا المسح إلى إنجاز خارطة وطنية للأخطار المهنية التي ستمكننا من تصويب سياستنا واستراتجيتنا وبرامجنا الوقائية في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتحديد أولويات التدخل والاستئناس بها عند وضع البرامج الوطنية والجهوية للنهوض بالصحة والسلامة المهنية.

2-2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل			
مؤشر قيس الأداء	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	الأنشطة المنجزة 2018	الملاحظات
المؤشـــر 1 : نســبة الأجــراء المشمولين بزيارات التفقد	– زيارات التفقد الموجهة للقطاعات المهيكلة وغير المهيكلة – زيارات التفقد والمتابعة لشروط حفظ الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية – تجهيز أقسام ووحدات تفقدية الشغل والمصالحة – اقتناء تجهيزات إعلامية – اقتناء وسائل النقل – دورات تكوينية لفائدة متفقدي الشغل – إعداد تطبيقة إعلامية لمتابعة زيارات التفقد – تحيين مدونة تشريع الشغل وتوفير وثيقة قانونية محينة تتضمن جميع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة لفائدة متفقدي الشغل والمهنيين وممثلي المجتمع المدني أثناء ادائهم لمهامهم.	– تم انجاز 17699 زيارة خلال سنة 2018 شملت 465733 عاملا من مجموع 1001933 100 أد 130 أد 130 أد	
مؤشر فرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	– إعداد وتنفيذ برامج جهويّة وقائيّة حسب خصوصيات كل جهة حول: * البناء والأشغال العامة. * الصناعات الغذائية. * الأشعة المؤينة. * الأخطار الكيميائية. – التكوين للإطارات الطبيّة والفنية العاملة بسلك التفقد الطبي للشغل. – الحصول على قاعدة البيانات المتعلقة بالخارطة الوطنية للأخطار المهنية. وسيتم خلال سنة 2019 استغلالها للقيام بدراسات تحليلية معمقة وإعداد برامج وطنية وجهوية. – التكثيف في زيارات التفقد والمتابعة.	– تم انجاز 6659 زيارة تفقد و متابعة خلال سنة 2018 – بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد 498.037 عامل. – بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد والمتابعة 624.534 عامل.	

	– سد الشغورات وانتداب أطباء متفقدين للشغل للعمل بأقسام ولايات جندوبة والقصرين وقبلي.		
المؤشر 2 : نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	– معاينة المخالفات ونصح وارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية لما فيه ضمان لحقوق كل الأطراف وديمومة المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد. – تطبيق الإجراءات القانونية على مستوى معاينة وتحرير محاضر المخالفات –تطبيق القانون عند استنفاذ كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات. – متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض	– تمت معاينة 17247 مخالفة و تحرير 2470 تنبيه كتابي 4732 مخالفة مضمنة بـ 679 محضر مخالفات	
الهدف 2 : المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي			
المؤشر 3 : نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	– زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية علما وأن هذه الزيارات تهم قطاعي تفقد الشغل وطب الشغل والسلامة المهنية – المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان – برامج تهدف إلى الوقاية من المخاطر المهنية خاصة في القطاعات ذات الاولوية		
مؤشر فرعي : نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة (لجان الصحة والسلامة مهنية)	– القيام بزيارات تفقد تهدف إلى مزيد تركيز لجان الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات المشغلة لأكثر من 40 عامل قار ودعوة هذه المؤسسات إلى الحضور لدى أقسام تفقديات الشغل والمصالحة لإحداث اللجنة الاستشارية للمؤسسة والتمكن بعد ذلك من تكوين لجنة الصحة والسلامة المهنية المنبثقة عن اللجنة الاستشارية للمؤسسة. – تفعيل نشاط لجان الصحة والسلامة المهنية من خلال إنجاز برامج للوقاية من الأخطار المهنية والالتزام بدورية الاجتماعات.	تم خلال سنة 2018 تركيز 12 لجنة صحة وسلامة مهنية جديدة.	

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : أ-د

بيان البرنامج	تقديرات2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
نفقات التصرف	**20.189.005**	**20.189.005**	**18.190.219**	**1.998.786**	**90.10%**
التأجير العمومي	18.528.005	18.528.005	16.775.811	1.752.194	90.54%
وسائل المصالح	661.000	661.000	641.443	19.557	97.04%
التدخل العمومي	1.000.000	1.000.000	772.965	227.035	77.30%
نفقات التنمية	**590.000**	**590.000**	***1.308.927**	**-718.927**	**221.85%**
الاستثمارات المباشرة	590.000	590.000	*1.308.927	-718.927	221.85%
مجموع البرنامج	**20.779.005**	**20.779.005**	**19.499.145**	**1.279.860**	**93.84%**

(*) إنجازات فاقت الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات تم توظيفها لمشاريع متقدمة نسبيا (بناء قسم تفقدية الشغل والمصالحة بسليانة – تهيئة وتوسيع قسم تفقدية الشغل والمصالحة بجندوبة – بناء قسم تفقد طب الشغل والسلامة المهنية بمدنين – بناء وحدات محلية لتفقد الشغل – خلاص اقتناء تجهيزات إعلامية وتجهيزات مختلفة)

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

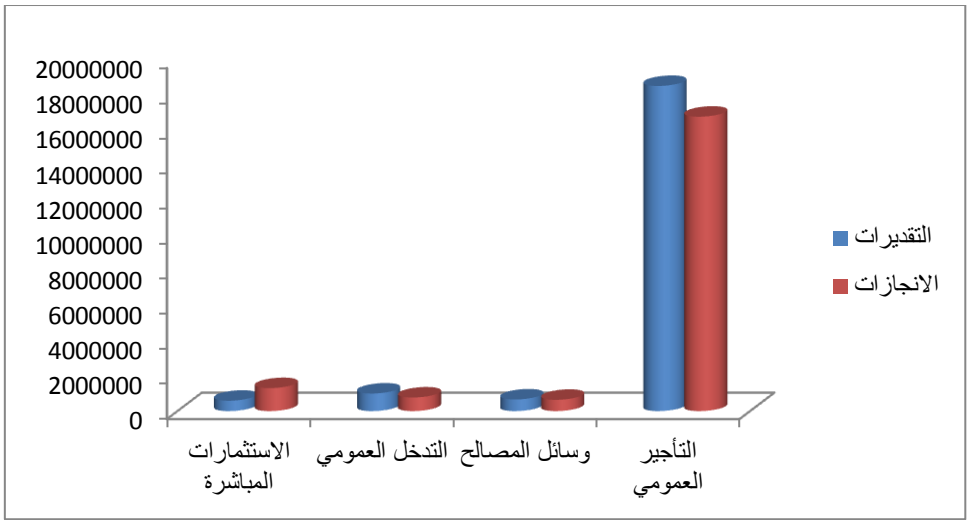

3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- **مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.**

- **تقديم المؤشرات:**

- **نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد:** تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقدية الشغل والمصالحة ولتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.
- **نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد:** تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى نجاعة زيارات التفقد ومدى احترام أصحاب العمل للقواعد القانونية وبالتالي تقييم نجاعة المنظومة القانونية في مجال الشغل والعلاقات المهنية ومدى ضمانها لتحقيق التوجهات العامة للدولة.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%	تم اعتماد المؤشر سنة 2018	48.94	-	49.34	46.48	%94.2
نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	%	تم اعتماد المؤشر سنة 2018	72.73	-	78.26	72.56	%92.71

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

1- نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد

2- نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد

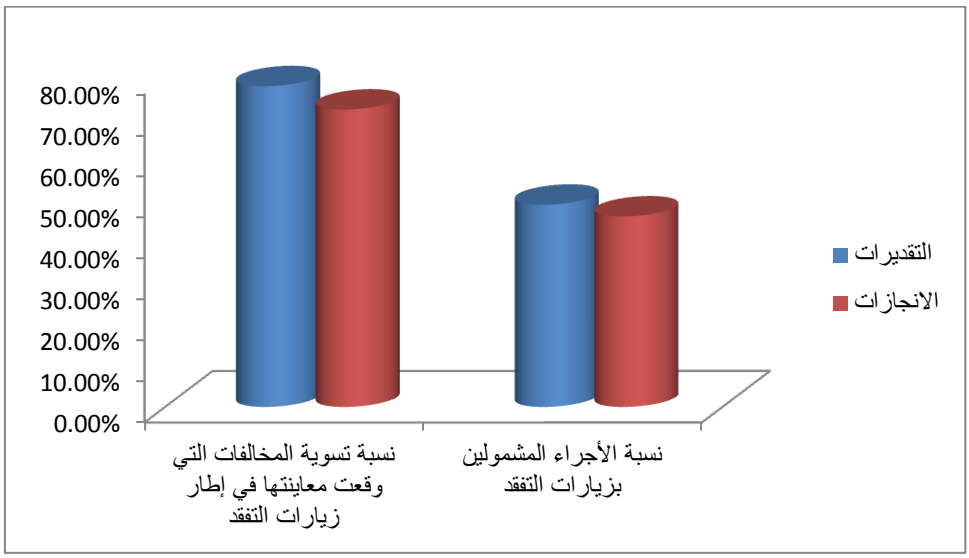

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- لم تتمكن مصالحنا من تحقيق الهدف المرسوم فيما يتعلق بنسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد و نسبة تسوية المخالفات التي تمت معاينتها بالرغم من الجهود المبذولة من طرف متفقدي الشغل بكافة الجهات، وذلك يعود إلى نفس الأسباب التي تعودنا على إثارتها وهي:

- التناقص المتزايد لعدد متفقدي الشغل إما بالتقاعد أو بالنقل للعمل بإدارات أخرى.
- اهتراء أسطول السيارات الموضوع على ذمة المصالح الجهوية والمحلية لتفقدية الشغل والمصالحة. والذي حتى وان تمت برمجة تعزيزه بسيارات مستعملة خلال سنة 2018، فإن توزيعها مازال متواصلا إلى غاية ماي 2019 وفي العديد من الأحيان لا يمكنها العمل الفوري نظرا للحاجة إلى صيانتها.

وبالرغم من ذلك فإن الفارق بين الهدف ونسبة الإنجاز يعد نسبيا منخفضا نظرا لأن متفقدي الشغل مازالوا عاقدين العزم على العمل بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة في انتظار تمكينهم من وسائل نقل محترمة وتعزيز صفوفهم بانتدابات جديدة.

- أما فيما يتعلق بانجاز المؤشرين في مجال تفقد طب الشغل و السلامة المهنية فقد تم تحقيق نسبة انجاز تفوق النسبة المحددة بعنوان سنة 2018 (36% مقابل تقديرات ب 33% اي بنسبة انجاز تقدر ب 110.3%) وذلك

رغم معاينة التفاوت على مستوى الانجاز بين الجهات . حيث بلغ عدد الأجراء المشمولين بزيارات التفقد 624534 عاملا مقابل 544170 عاملا سنة 2017 أي بنسبة تطور 14.76%.

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- المؤشر 1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 94.2% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ التناقص المتزايد لعدد متفقدي الشغل إما بالتقاعد أو بالنقل للعمل بإدارات أخرى.
- ✓ اهتراء أسطول السيارات الموضوع على ذمة المصالح الجهوية والمحلية لتفقدية الشغل والمصالحة. والذي حتى وان تمت برمجة تعزيزه بسيارات مستعملة خلال سنة 2018، فإن توزيعها مازال متواصلا إلى غاية ماي 2019 وفي العديد من الأحيان لا يمكنها العمل الفوري نظرا للحاجة إلى صيانتها.

- كما تم تحقيق عدد متفاوت من الزيارات بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه **الجدول التالي**:

الجهات	رجال	نساء	ع.شبان	متدربون	معاقين	ع.أجانب	المجموع
أريانة	9301	9417	0	147	21	4	18890
باجة	1694	1365	0	0	0	0	3059
بنزرت	19518	37173	58	952	23	6	57730
بن عروس	44279	28278	170	296	5	9	73037
قابس	11096	8027	0	45	0	0	19168
قفصة	2579	693	0	4	5	0	3281
جندوبة	6220	4388	22	423	7	0	11060
قبلي	586	246	101	0	0	0	933
الكاف	1599	1002	0	67	0	49	2717
القيروان	5834	10666	0	439	0	37	16976
القصرين	2598	731	0	111	5	1	3446
منوبة	7090	5960	45	22	1	0	13118
المنستير	6700	11959	98	133	3	1	18894

مدنين	26415	6599	116	198	21	32	33381
المهدية	13878	17816	113	1095	9	0	32911
نابل	23509	34948	318	1186	75	172	60208
صفاقس	14031	7614	34	176	3	62	21920
سيدي بوزيد	1398	1298	0	201	0	0	2897
سليانة	2153	986	9	77	0	0	3225
سوسة	4779	2598	466	266	0	0	8109
تونس 1	5264	5740	0	4	0	0	11008
تونس2	11047	13320	0	4	0	0	24371
توزر	2194	951	12	0	0	0	3157
تطاوين	6632	530	4	78	0	0	7244
زغوان	5155	9670	37	130	0	1	14993
المجموع	**235549**	**221975**	**1603**	**6054**	**178**	**374**	**465733**

ملاحظة: لم نطلب من الجهات تحديد عدد زيارات التفقد المبرمجة.

– تمت ملاحظة تفاوت على مستوى عدد العمال المشمولين بزارات التفقد بين الجهات و يفسر ذلك ب :

- ✓ اختلاف النسيج الاقتصادي بين الجهات من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية وعدد العمال المشغلين بها (خاصة مع تركيز المناطق الصناعية) علما و ان توزيع المتفقدين يتم بناء على عدد المؤسسات والعمال بكل جهة ،
- ✓ تواجد عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية (صناعية ، خدمات و سياحية) على مستوى المناطق الساحلية و اعتماد بعض المناطق الداخلية على الأنشطة الفلاحية خاصة الموسمية منها (مثال : سليانة) ،

– يتم العمل على مزيد استهداف القطاعات غير المهيكلة من خلال توجيه التدخلات نحو المناطق التي تشهد ارتفاعا في عدد الأنشطة غير المهيكلة مقارنة بالمعايير الوطنية بالإضافة على مزيد التدخل على مستوى تفقد العمال الموسمين بالقطاع الفلاحي و الذي يتميز بصبغته الوقتية و الموسمية وهو ما يستلزم توفير موارد بشرية ووسائل نقل كافية لتدعيم تدخلات مصالح تفقد الشغل في هذا المجال.

المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية:

– بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2018، 624.534 عامل وقد شمل هذا العدد زيارات التفقد وزيارات المتابعة (الذي بلغ عددها 6.659) اما بالنسبة لسنة 2017 شملت زيارات التفقد (دون احتساب زيارات المتابعة) 544.170 عامل.

و تجدر الإشارة إلى انه لا تتوفر إحصائيات لعدد العمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل موزعين حسب الولايات نظرا إلى أنه جرت العادة انه يتم الاعتماد على العدد الجملي للعمال على المستوى الوطني لاحتساب نسبة التغطية الصحية في مجال طب الشغل. مع الإشارة بأنه تمت مراسلة المعهد الوطني للإحصاء لمدنا بعدد العمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل (عمال مؤسسات القطاع الخاص وعمال المنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية وعمال المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية) موزعين حسب الولايات وقطاعات النشاط.

جدول توزيع عدد العمال المعنيين بزيارات التفقد والمتابعة حسب الولايات

قسم تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	عدد العمال المعنيين بزيارات التفقد
الإدارة المركزية	13257
تونس1	46628
تونس2	37158
أريانة	25201
منوبة	24389
بن عروس	144077
نابل	16284
زغوان	25357
بنزرت	75306
باجة	29217
جندوبة	* 0

الكاف	4208
سليانة	7975
القيروان	13518
القصرين	* 0
سيدي بوزيد	8296
سوسة	14808
منستير	1704
المهدية	9400
صفاقس	73744
قفصة	16500
توزر	* 0
قابس	12495
مدنين	22590
تطاوين	2422
قبلي	* 0
المجموع	**624534**

نلاحظ تفاوت بين الجهات في عدد الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

* عدم وجود أطباء متفقدين للشغل بولايات جندوبة والقصرين وقبلي (لم نتمكن من سد هذه الشغورات نظرا لعزوف الأطباء عن العمل بهذه الجهات).

* وسائل النقل الموضوعة على ذمة الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية الكثير منها قديم ومعطب.

* نقص في عدد السواق.

* كميات البنزين المخصصة لسيارات الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية غير كافية.

* عدم وجود وحدات محلية للأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية على غرار ما هو موجود بالأقسام الجهوية لتفقديات الشغل والمصالحة.

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- المؤشر 2: نسبة تسوية المخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 92.71% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ نقص عدد زيارات التفقد المنجزة بالمقارنة مع تلك المبرمجة.
- ✓ نظرا لخصوصية بعض المخالفات وهي الأكثر عددا (المتعلقة خاصة بمجال الأجور وتوابعه ،الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية) يسعى متفقد الشغل إلى حث المؤجر على تسوية المخالفة في آجال محددة نظرا لخصوصيتها وتعلقها بصحة وسلامة العامل ومعيشته و نظرا لتعذر ذلك يتم إتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية حفاظا على حقوق الأجراء.

- كما تم معاينة أعداد متفاوتة للمخالفات حسب الاقسام كما يبينه **الجدول التالي**:

الجهات	زيارات	ز.متابعة	م.الزيارات	نسبة م الزيارات	تنابيه كتابية	محاضر مخالفات
أريانة	438	192	630	3,6%	68	45
باجة	118	0	118	0,7%	0	0
بنزرت	285	22	307	1,7%	61	3
بن عروس	1170	711	1881	10,6%	164	38
قابس	468	12	480	2,7%	7	8
قفصة	309	48	357	2,0%	21	6
جندوبة	592	239	831	4,7%	224	29
قبلي	104	22	126	0,7%	8	2
الكاف	233	73	306	1,7%	47	9

القيروان	490	9	499	2,8%	0	0
القصرين	274	51	325	1,8%	53	10
منوبة	590	199	789	4,5%	67	5
المنستير	1487	136	1623	9,2%	423	201
مدنين	1724	810	2534	14,3%	384	57
المهدية	650	82	732	4,1%	74	25
نابل	1239	144	1383	7,8%	262	29
صفاقس	850	377	1227	6,9%	113	97
سيدي بوزيد	258	49	307	1,7%	41	9
سليانة	292	0	292	1,6%	86	22
سوسة	643	48	691	3,9%	44	25
تونس 1	400	70	470	2,7%	63	22
تونس2	930	9	939	5,3%	157	24
توزر	172	33	205	1,2%	20	3
تطاوين	358	73	431	2,4%	14	0
زغوان	177	39	216	1,2%	69	10
المجموع	**14251**	**3448**	**17699**	**100,0%**	**2470**	**679**

ملاحظة: إن تسوية المخالفات التي تمت معاينتها لا يرتبط بجهد متفقد الشغل فقط، وانما باستعداد مرتكب المخالفة لتسوية وضعيته بالإضافة إلى نوع المخالفة المرتكبة وهو ما يتطلب مزيد التحسيس بأهمية الالتزام بتطبيق مقتضيات النصوص الترتيبية والقانونية والاتفاقيات في مجال تشريع الشغل .

علما و أنه يتعذر تحديد تقديرات لعدد المخالفات التي ستتم معاينتها سنويا من قبل متفقدي الشغل حيث يرتبط هذا المعطى بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية و بالتالي فإن تحديد الانجازات على مستوى المؤشر تظل متغيرة حسب نسق العمل السنوي.

- الهدف 2 : المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وتشريك العمال في تصور طرق وآليات النهوض بالمؤسسة كما يساهم في التقليل والتخفيف من التوتّر داخلها.

- مرجع الهدف: الفصول من 157 إلى 169 من مجلة الشغل / الأمر عدد 30 لسنة 1995 المؤرخ في 1995/01/09 / منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 14 المؤرخ في 18 أوت 1995.

- تقديم المؤشرات:

نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة: تم إعتماد هذا المؤشر الكمي لنتمكن من قيس مدى إحترام الفصول القانونية المنظمة لهذه الهياكل ومدى استجابة أصحاب المؤسسات لتوفير البنية التحتية للحوار الاجتماعي داخل مؤسساتهم قصد ضمان مبدأ الحوار داخل المؤسسة.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%	تم اعتماد المؤشر سنة 2018	77.98	-	85.23	76.64	%89.92

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

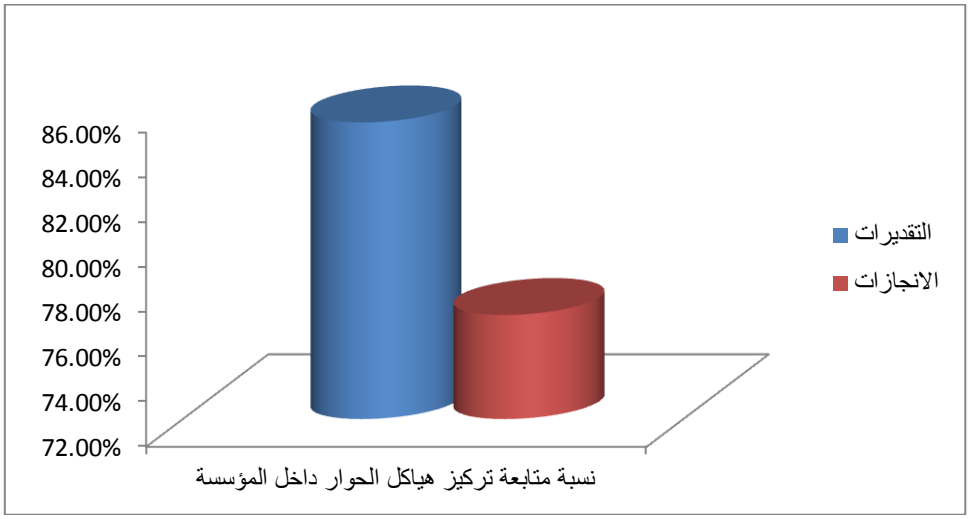

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- الهدف 2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

- المؤشر 1: نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 89.92% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ نقص في عدد متفقدي الشغل مما يؤثر على القيام بجولات تفقد واكتشاف مؤسسات جديدة تتوفر فيها شروط تركيز هياكل حوار.
- ✓ عدم توفر قاعدة بيانات أو حتى قائمة تضم أسماء المؤسسات التي تتوفر فيها شروط تركيز هياكل حوار.
- ✓ في صورة مسح كل المؤسسات التي يتوفر فيها الشرط العددي، لا يمكن تحديد أهداف قابلة للإنجاز، نظرا لأن تركيز هياكل الحوار مرتبط بتوفر الشرط العددي للتركيز أوّلا ويبقى العمل على التجديد ومتابعة نشاط هذه الهياكل.

- كما تم تركيز عدد متفاوت من هياكل الحوار حسب الاقسام كما يبينه **الجدول التالي** :

الجهات	اللجان الاستشارية	نيابات العملة	العدد الجملي
تونس	245	116	461
نابل	296	98	394
صفاقس	227	69	296
سوسة	194	95	289
المنستير	190	76	276
بن عروس	169	84	253
أريانة	82	44	126
بنزرت	84	35	119
منوبة	48	26	74
مدنين	47	22	69

زغوان	27	11	38
قابس	21	15	36
المهدية	37	22	59
القيروان	19	7	26
قفصة	17	6	23
باجة	18	8	26
جندوبة	15	4	19
الكاف	11	3	14
القصرين	7	4	11
تطاوين	7	2	9
سيدي بوزيد	7	4	11
سليانة	5	4	9
توزر	4	2	6
قبلي	4	2	6
المجموع	**1885**	**757**	**2642**

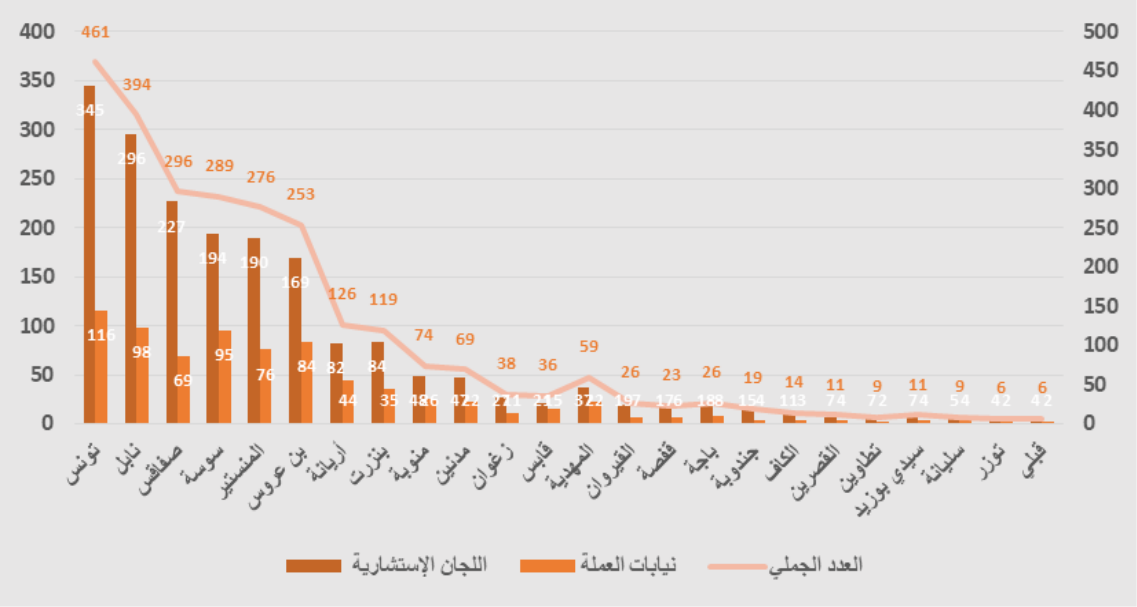

– الهدف 2: الحفاظ على السلم الاجتماعي (لجان الصحة والسلامة المهنية)

يساهم هذا الهدف في تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة من خلال تفعيل هياكل الحوار، وتقوم مصالح تفقد طب الشغل و السلامة المهنية خلال زيارات التفقد بالعمل على تنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية ومتابعة دورية اجتماعاتها، كما تقوم بدعوة المؤسسات التي يفوق عدد عمالها 40 عامل قار إلى إحداث لجنة الصحة والسلامة المهنية وتوجيهها إلى تفقدية الشغل والمصالحة لتكوين اللجنة الاستشارية للمؤسسة في مرحلة أولى ثم إحداث لجنة الصحة والسلامة المهنية في مرحلة ثانية. وبالتالي لا يمكن اعتماد نسبة تركيز لجنة الصحة والسلامة المهنية كمؤشر لقيس الأداء لأنها مرتبطة باللجنة الاستشارية للمؤسسة.

مع الملاحظة بأنه تم خلال سنة 2018 إحداث 12 لجنة صحة وسلامة مهنية.

VI- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الإشكاليات والنقائص:

- ✓ نقص فادح في عدد متفقدي الشغل حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرات لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012 ما عدى واحدة خلال سنة 2016 أفرزت إنتداب 04 متفقدي شغل مع العلم أنّ العدد الحالي لمتفقدي الشغل بالجهات يساوي 332 متفقد منهم **236** يمكن تكليفهم بالمراقبة خاصة في ظل إحالة 13 متفقدا على التقاعد خلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2019. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الدور الرقابي المناط بعهدة متفقدي الشغل حاليا كان يقوم به قبل جانفي 2011 ما يقارب **400** متفقد شغل ومصالحة.

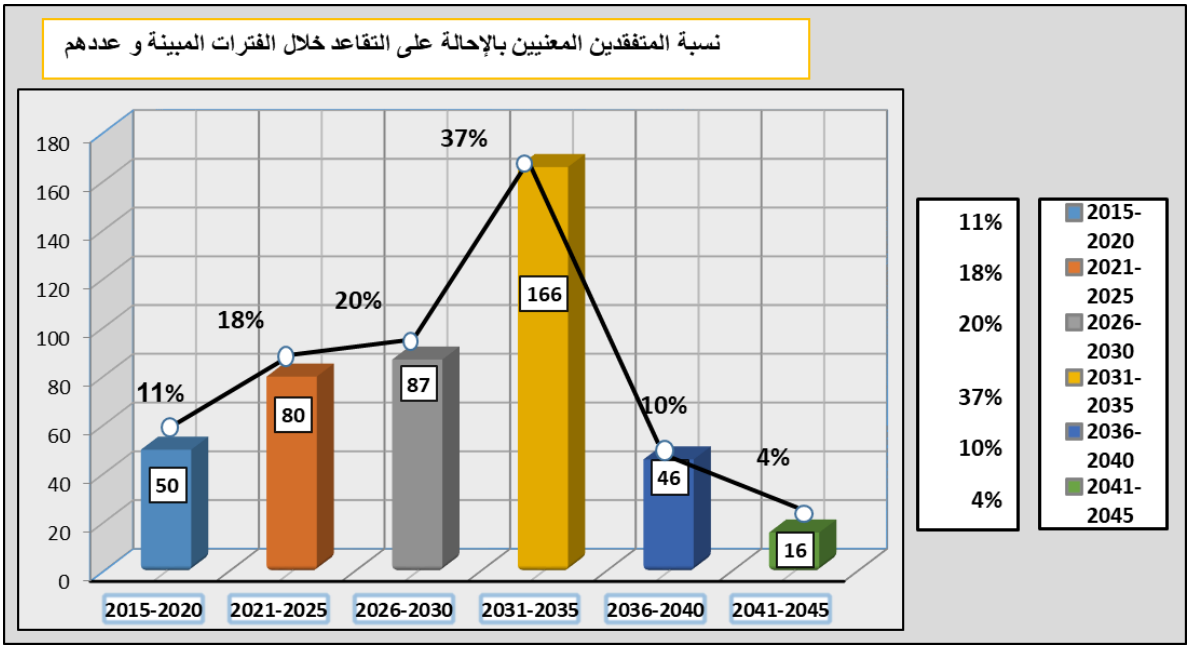

- ✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة وحوالي 10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).

تم إحالة 8 متفقدي شغل على التقاعد في سنة 2017 و سيتم إحالة إجمالي 13 متفقدا إلى أواخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تقديرات نسبة تطور عدد الزيارات لسنة 2017 وما بعدها خاصة وأنه حتى وإن وقع انتداب متفقدين جدد فإنهم لن يتمكنوا من تقديم الإضافة إلا بعد سنة على الأقل.

عدم توفر جهة تمكننا من إحصائيات دقيقة ومحينة حول المؤسسات الاقتصادية والمعلومات الفنية الخاصة بها التي تمكننا من برمجة أهداف دقيقة وواقعية (في انتظار استكمال مراحل تفعيل المنظومة المعلوماتية التي هي بصدد الإختبار النهائي).

- التدابير والانشطة المقترحة:

- ✓ قامت مصالح الوزارة بتدعيم أقسام تفقد الشغل والمصالحة بوسائل نقل إلا أن العدد مازال غير كاف وقد توجهنا بالطلب مجددا لتمكيننا من العدد الكافي ومن تجديد الأسطول الذي أصبح في بعض الأحيان عائقا حتى للعمل الإداري (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة و10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).
- ✓ أكدنا على كل منظورينا بالحرص على تطبيق المنشور عدد 5 بتاريخ 5 مارس 2015 والسعي للإلتزام بما جاء فيه.
- ✓ قامت مصالح الوزارة، وبطلب من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، بإعداد منظومة معلوماتية (Système d'information) هي الآن في المراحل الأخيرة من التجربة. وسيقع اعتمادها رسميا بداية من شهر جوان 2019 وهو ما سيمكن من حسن توظيف موارد تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وأيضا من ضبط سجل المؤسسات الاقتصادية وكل المعلومات الخاصة بها (عدد العمال القارين، هياكل الحوار، ...) وبالتالي برمجة أهداف دقيقة وواضحة خاصة بعد تغيير الأهداف والمؤشرات خلال سنة 2017.

كما ستمكن من توفير كل أنواع الإحصائيات وبطريقة فورية ودقيقة. هذا بالإضافة إلى تسهيلها لعمل متفقد الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنه من برمجة ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظره وذلك بعد أن يتم ادخال كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والمصالحة والقيام بمسح ميداني لتسجيل كل المؤسسات وتحيين ملفاتها (2019 و2020).

برنامج الضمان الاجتماعي

رئيس البرنامج : السيد كمال المدوري

من تاريخ 1 افريل 2016

1- التقديم العام للبرنامج :

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيا الى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره الهام في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل،
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى، إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية،
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم،
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج،

- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين،
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.

ويهدف إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي أساسا الى إعادة التوازنات المالية لمختلف الأنظمة التي تديرها صناديق الضمان الاجتماعي وضمان ديمومتها واستمرارها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف ذات الأولوية في مجال الضمان الاجتماعي التي تعمل الوزارة على انجازها أساسا في:

- تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي ،
- تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية ،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

1-1: هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

الأهداف	**الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي**
	الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية
	الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

1-2: الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي :

تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

1-2-2: تحسين نسبة التغطية الاجتماعية :

يمثل تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي واستقطاب القطاع الموازي للإنخراط بمنظومة الضمان الإجتماعي من أهم أولويات وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل على تحقيقها وذلك وفق مرحلية مرنة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للعاملين بالقطاع الموازي.

1-2-3:تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين :

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي، ...

2 - تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

1.1.2) في مجال تحسين التوازنات المالية للصناديق

- ✓ اعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 ثم إحالته الى مجلس نواب الشعب للتصويت خلال شهر ديسمبر 2018 (علما أنه قد تم إصدار هذا القانون تحت عدد 37 بتاريخ 30 أفريل 2019)
- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 . ومن المنتظر صدور مشروع الأمر المذكور بالتوازي مع صدور مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي،
- ✓ الشروع في انجاز دراسات الجدوى المتعلقة بمشروع الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية من قبل فريق من الخبراء تم اختياره من قبل لجنة القيادة المكلفة بمتابعة المشروع وقد تم الانتهاء من إعداد تقرير في الغرض يتعلق بدراسة جدوى ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تم عرضه على أنظار لجنة قيادة المشروع للدرس وإبداء ما يتعين في شأنه من ملاحظات في انتظار المصادقة عليه،

- ✓ احداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي مثلما ورد بالعقد الاجتماعي، تم إقرارها صلب قانون المالية لسنة 2018، ويخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات أو المعفاة منها،
- ✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- ✓ خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- ✓ إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان قروض السكن،
- ✓ جدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة،
- ✓ جدولة أصل الدين المتخلدة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة.
- ✓ إقرار إجراءات خصوصية لمساعدة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة تتمثل في جدولة أصل الدين المتخلد بذمتهم مقابل خلاصهم لتسبقة بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018،
- ✓ تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولة ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسبقة مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها،
- ✓ إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف لمؤسسات الصحافة المكتوبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2018 المؤرخ في 8 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018،
- ✓ الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض من خلال احداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم،

- ✓ إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.
- ✓ اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة لمجابهة احتياجات السيولة لصناديق الضمان الاجتماعي حيث تم تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 واعتمادات مالية بـ 500 م د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- ✓ إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض،
- ✓ إقرار طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وآجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017،
- ✓ مراجعة نسب الفائدة الموظفة على القروض الجامعية المسندة من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي واعتماد إجراء استثنائي وظرفي يتعلق بطرح كلي وآلي للمبالغ المتخلدة بذمة المضمونين الاجتماعيين بعنوان فوائد التأخير المطبقة على القروض الجامعية وفق شروط تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 369 لسنة 2017 المؤرخ في 15 مارس 2017 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 1544 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بإسناد قروض جامعية من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي،
- ✓ منح الأعوان العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات.

2.1.2) في مجال تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية

- ✓ اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي،
- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي،
- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية لاقتناء 3 حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية،
- ✓ امضاء اتفاقيّة إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفيّة بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي بما يسمح من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة،
- ✓ امضاء اتفاقية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتصالات تونس لإيجاد الصيغ الفنية لإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية،
- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي،
- ✓ إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (بلغاريا، سويسرا، رومانيا، صربيا، كندا،...)

3.1.2) في مجال تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

- ✓ مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى 53 دار (بما في ذلك دور الخدمات الإدارية والمخاطب الوحيد و الوحدات المتنقلة) وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية.

2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج

الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي			
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**	**الملاحظات**
نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	- اصلاح أنظمة التقاعد من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2018 - تنويع مصادر التمويل (احداث مساهمة اجتماعية تضامنية) - تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية وتأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية - دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى	- – اعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 ثم إحالته الى مجلس نواب الشعب للتصويت خلال شهر ديسمبر 2018، - اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي وعرضه على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 (من المنتظر صدور مشروع الأمر المذكور بالتوازي مع صدور مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي)، - احداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي، - دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى من خلال رفع السر المهني عن مصالح الجباية عند تقديمها للمعطيات اللازمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتنفيذ مهامه، - خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية، - إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان قروض السكن، - جدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات	ضرورة استحثاث عرض مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي على أنظار مجلس نواب الشعب (تجدر الإشارة إلى صدور هذا القانون تحت عدد 37 بتاريخ 30 أفريل 2019)

		السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة، - جدولة أصل الدين المتخلدة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة، - إقرار إجراءات خصوصية لمساعدة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة تتمثل في جدولة أصل الدين المتخلد بذمتهم مقابل خلاصهم لتسبقة بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018، - تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولة ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسبقة مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها، - إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف لمؤسسات الصحافة المكتوبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2018 المؤرخ في 8 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018، - الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض من خلال احداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم، - إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.	

الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماعية			
نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	- تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي (تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان) - مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف - مقاومة التهرب الاجتماعي	- القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي، - اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية لاقتناء 3 حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية، - امضاء اتفاقيّة إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفيّة بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي بما يسمح من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة، - امضاء اتفاقية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتصالات تونس لإيجاد الصيغ الفنية لإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية، - اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، - إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (بلغاريا، سويسرا، رومانيا، صربيا، كندا،...).	
الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين			
آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في	- تدعيم لامركزية الخدمات وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية	- مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى 53 دار (بما في ذلك دور الخدمات الإدارية والمخاطب الوحيد و الوحدات	

الآجال	والمحلية - مزيد تقريب خدمات الضمان الاجتماعي في إطار إحداث دور الخدمات الإدارية - تدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال	المتنقلة)، - تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية، - الشروع في الأشغال المتعلقة بتركيز منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية.	

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : أ-د

بيان البرنامج	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز (%) (2)/(1)
نفقات التصرف	**748.198.900**	**898.198.000**	**924.303.882**	**-26.105.882**	**102.91%**
التأجير العمومي	695.900	695.000	622.715	72.285	89.60%
وسائل المصالح	17.000	17.000	15.049	1.951	88.52%
التدخل العمومي	747.486.000	897.486.000	* 923.666.118	-26.180.188	102.92%
نفقات التنمية	**41.000.000**	**41.000.000**	**40.257.000**	**743.000**	**98.19%**
التمويل العمومي	41.000.000	41.000.000	40.257.000	743.000	98.19%
مجموع البرنامج	**789.198.900**	**939.198.000**	**964.560.882**	**-25.362.882**	**102.70%**

(*) إضافة إلى الاعتمادات التكميلية البالغة 150.000.000 تم صرف اعتمادات بعنوان التدخل تفوق الاعتمادات المرسمة وذلك بتحويل اعتمادات بالزيادة من نفس البرنامج لتغطية النفقات المتعلقة أساسا بـ :

- منحة الشيخوخة لفائدة عملة الحضائر (زيادة 3.929.494 د)
- منحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (اعتماد تكميلي 150.000.000 د + تحويل بالزيادة 28.000.000 د)
- تسوية متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (260.000.000 د)
- الاشتراكات في أنظمة الضمان الاجتماعي بعنوان العائدين للعمل المتمتعين بالعفو التشريعي العام (7.000.000 د)
- برنامج التقاعد المبكر (30.000.000 د)

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

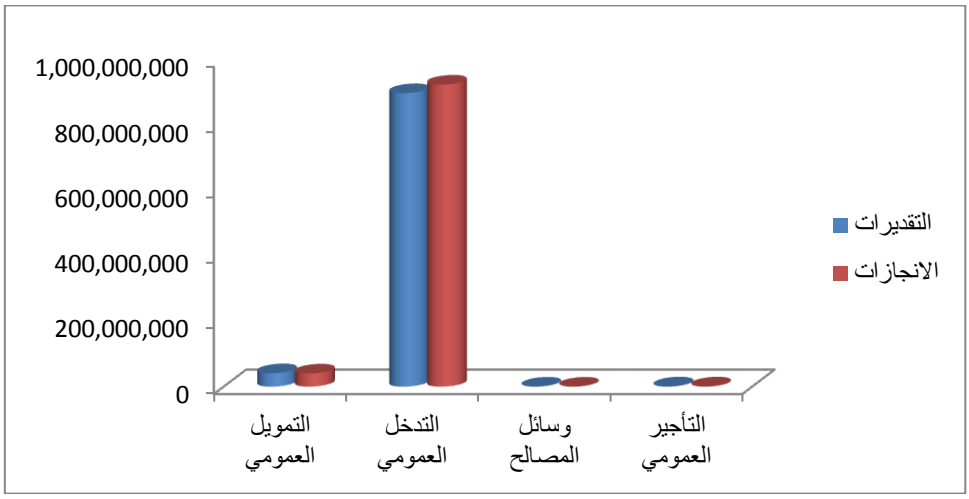

3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- **تقديم الهدف 1** : يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

- المؤشر 1 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018 (**)	نسبة الانجاز	الملاحظات
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق (الأعباء/المداخيل)	%	%110	% 121,2	%90	115 %	% 117	%98	تعتبر نسب الانجاز بالنسبة لسنة 2018 سلبية نظرا لارتفاع الاعباء مقارنة بالمداخيل
- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	%130	% 146,5	%87.3	140 %	% 143	%98	
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								

- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق (الأعباء/المداخيل)	%	% 118	% 104,7	%111	% 121,4	% 126,2	%96	تعتبر نسب الانجاز بالنسبة لسنة 2018 سلبية نظرا لارتفاع الاعباء مقارنة بالمداخيل
- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 119	% 106,6	%110	% 123,3	% 128	%96.2	
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق (الأعباء/المداخيل)	%	%97,1	%87,1	%110	%94	%82,4	%112	تسجيل تحسن نسبي في مستوى نسبة التوازن بين الأعباء و المداخيل
- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%106,6	% 94,2	%111	%104,5	% 90,6	%113	

(*) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

(**) أرقام وقتية

رسم بياني عدد 7 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

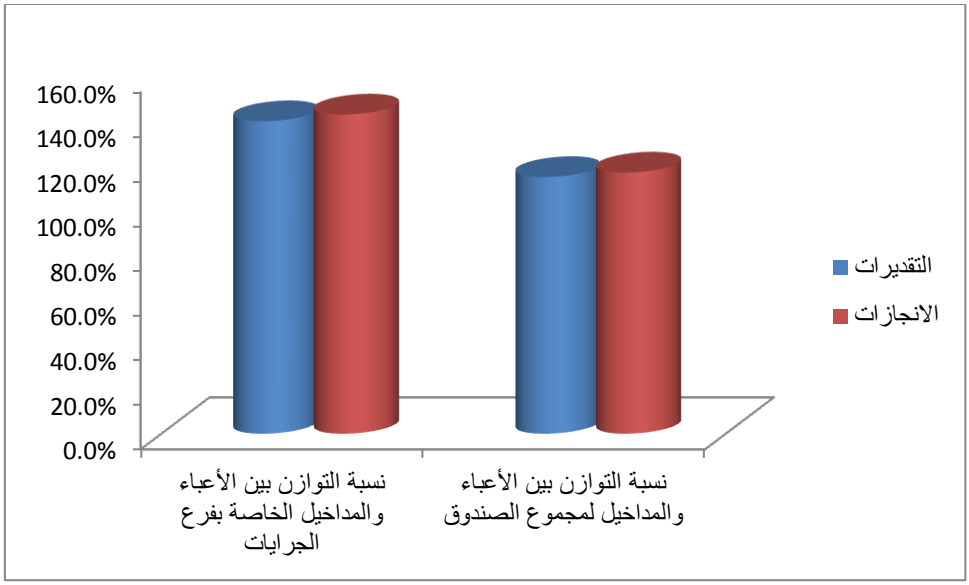

الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

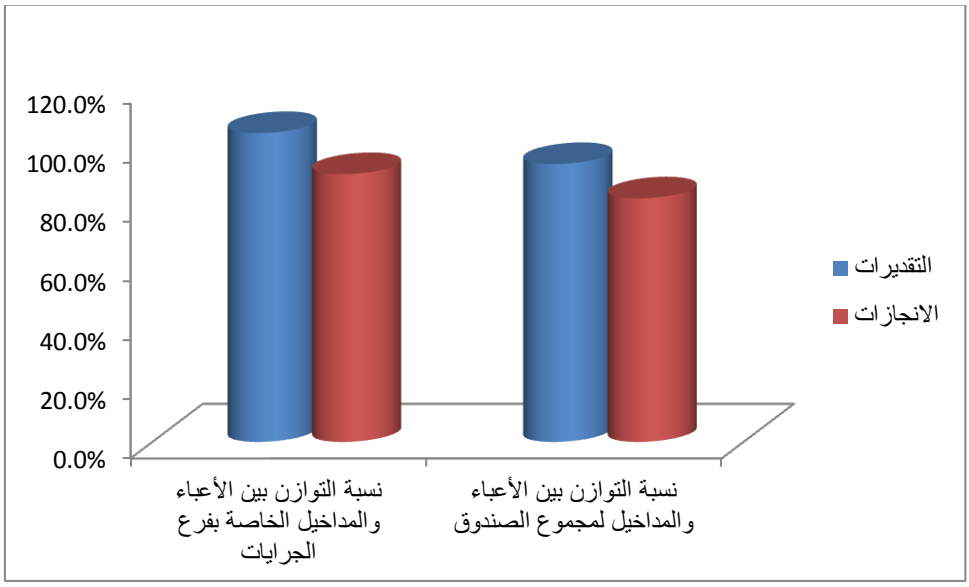

الصندوق الوطني للتأمين على المرض

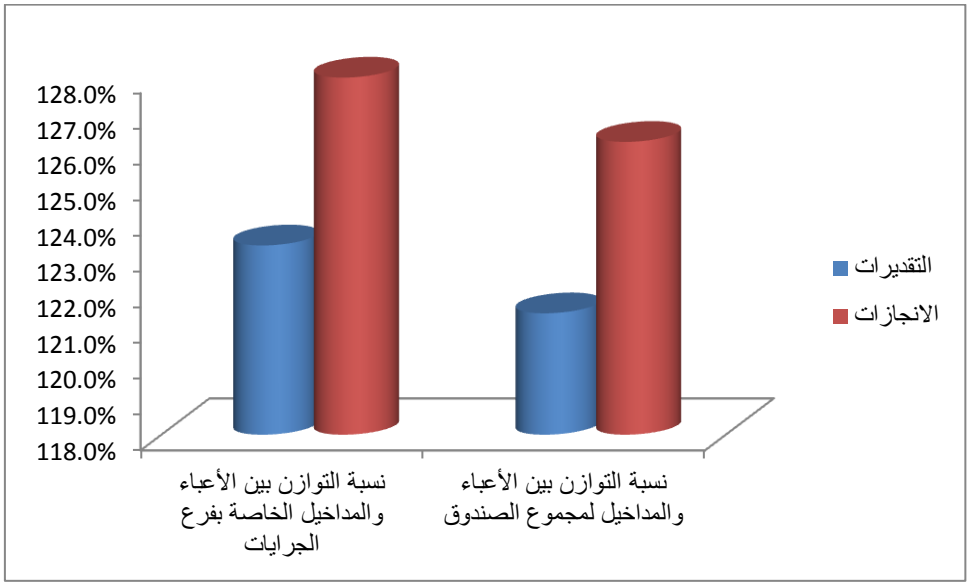

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

<u>- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</u>

- المؤشر 1 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 117% سنة 2018 وهي نسبة تقارب الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة وتعادل ما تم تحقيقه سنة 2017.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل 143% سنة 2018 مقابل 146.5%سنة 2017 وهي نسبة دون الهدف المرسوم نتيجة الارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات وهو ما يعني أن مداخيل الفرع لا تغطي سوى 70% من أعبائه.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الأنظمة التي يديرها الصندوق 126,2% سنة 2018 (104.7% سنة 2017) وهي نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2018.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن 128% سنة 2018 (106.6% سنة 2017) وهي أيضا نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2018.

ويفسر ذلك أساسا بالارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات مقارنة بمداخيل الصندوق وبتأخر دخول إصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي حيز التنفيذ.

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

تمكن الصندوق من تحقيق نسبة توازن في حدود 82,4% سنة 2018 في حين أن الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة حدد بـ 94% .

أما على مستوى نظام التأمين على المرض فإن نسبة التوازن المحققة سنة 2018 قد بلغت 90,6% في حين أن الهدف المرسوم بعنوان سنة 2018 حدد بـ 104,5% .

- المؤشر 2 : نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)							
• نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 94	% 92,6	%98.5	% 93	% 91,5	%98.38
• نظام العملة غير الأجراء	%	% 55	% 47,0	%85.4	% 60	% 48,4	%80.66
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%15	%24	%160	%18	%30,7	%170.55

رسم بياني عدد 8 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

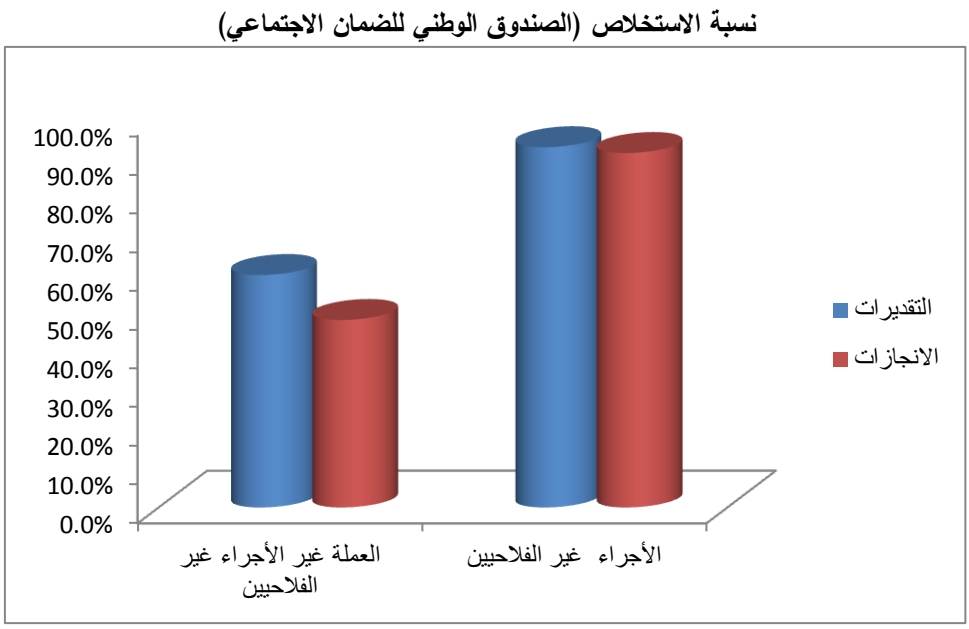

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- المؤشر 2 : نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 91,5% سنة 2018 (92,6 % سنة 2017) وهي تقارب الهدف المحدد لسنة 2018 (93%).

من ناحية أخرى، بقيت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي (48,4 %) دون الهدف المرسوم لسنة 2018 (60%).

وفي ما يتعلق بنسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة، تم تجاوز الهدف المرسوم لسنة 2018 حيث بلغت نسبة الاستخلاص 30,7% ويعود ذلك أساسا الى تركيز الصندوق على متابعة واستخلاص المستحقات المتخلدة بذمة كبار المدينين وتدعيم دور المراقبة.

- الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماعية

- **تقديم الهدف 1 :** تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- **مرجع الهدف :** العقد الإجتماعي

مؤشر قيس الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018 (*)	نسبة الانجاز
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	86 %	79,16 %	92.04%	83 %	81,04 %	97.63%
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	14 %	11,10 %	79.28%	14 %	12,3 %	87.85%
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	87 %	98,38 %	113%	98 %	98,8 %	100.8%
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	85 %	82,33 %	96.85%	84 %	83,8 %	99.76%
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	95 %	81,66 %	85.95%	91 %	83,4 %	91.64%
المجموع	%	**84 %**	**79,61 %**	**94.77%**	**84 %**	**81,6 %**	**97.14%**

(*) أرقام وقتية

رسم بياني عدد 9 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

نسبة التغطية الاجتماعية (الفعلية)

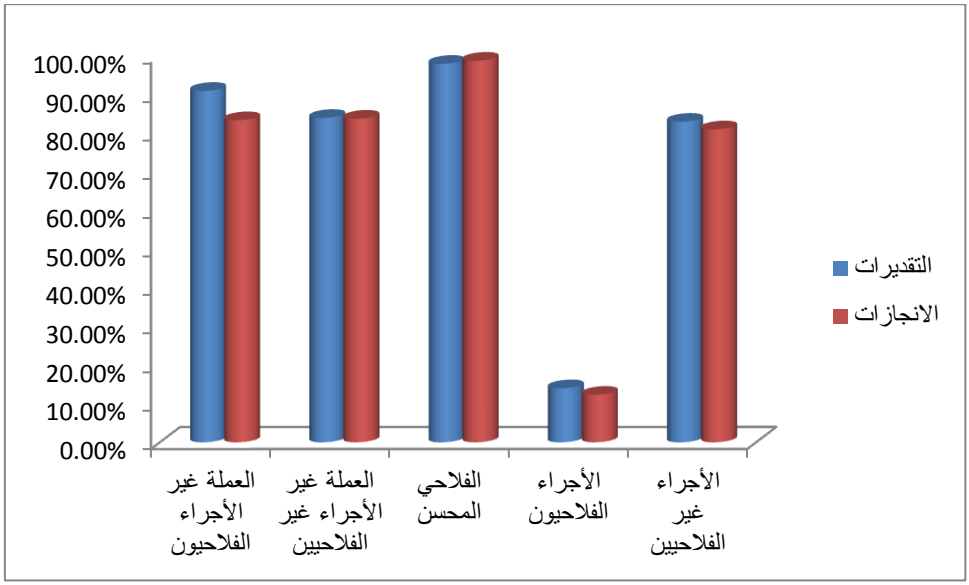

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماعية

- المؤشر : نسبة التغطية الاجتماعية (الفعلية)

سجلت نسب التغطية الاجتماعية لبعض الأنظمة تفاوتا بين الأهداف والنسب الوقتية لسنة 2018. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة بما تم تحقيقه على مستوى بقية الأنظمة. ومن المؤمل أن يتسارع نسق تطور نسبة التغطية الاجتماعية بانتهاج خطة اتصالية تعمل على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي من جهة ومراجعة منظومة التغطية الاجتماعية لبعض الأصناف من العملة على غرار مشروع إرساء منظومة جديدة للتغطية الاجتماعية لفائدة المرأة الريفية ومشروع مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين.

- الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

- **تقديم الهدف:** تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

مؤشرات قيس الأداء: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز	الملاحظات
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								تعتبر نسب الانجاز سلبية نظرا لارتفاع آجال صرف المنافع
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	45	41	%109	30	41	%64	
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)								
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 95	% 85	%89.5	% 87	% 87,8	%100.9	يتم احتساب المؤشر بناء على عدد الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالملفات الجملية
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 99	% 97,3	%98	% 99	% 98,3	%99.3	
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 93	% 95,8	%103	% 97,5	% 96,5	%99	
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 93	% 81,1	%87	% 97	% 86،1	%88.8	
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)								
آجال استرجاع المصاريف (3)	يوم	24	23,16	%103.5	21	23	%90.5	تعتبر نسب الانجاز عموما سلبية نظرا لارتفاع آجال الانجاز سواء على مستوى آجال خلاص مسدي الخدمات او آجال التكفل بالخدمات
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية								
• خلاص أتعاب الأطباء	يوم	30	بين 95 و 171	-%243	38,5	134	-%148	
• خلاص الصيادلة	يوم	23	بين 93 و 90	-%197	29.9	122	-%208	
• خلاص المصحات الخاصة	يوم	29	171,1	-%390	36.2	139	-%183	
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	32	86,29	-%69	40.8	123	-%102	
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة								
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	11,77	10,6	%110	11	13	%81.8	
• زرع الكلى	يوم	40,06	27,7	%130	28	23	%117	
• زرع النخاع الشوكي	يوم	15,6	16,6	%93.6	14	22	%43	

• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	13,17	12	%109	12	14	%83	
• تفتيت حصى الكلى	يوم	7,6	7,8	%97	8	8	%100	
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	12,83	12,6	%101.8	13	13	%100	
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	22,77	19,31	%115	38,7	من 5 الى 48 يوم	%131	
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	10,08	9,3	%107.7	9	10	%89	
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	9,74	15,1	%45	9	10	%89	

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- <u>الهدف 1 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</u>

- <u>المؤشر : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال</u>

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بقيت آجال انتظار صرف المنافع بعنوان جرايات السيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة سنة 2018 في حدود ما تم تسجيله سنة 2017 (41 يوم) في حين أن الهدف المرسوم لسنة 2018 حدد بـ 30 يوم وذلك نتيجة تزايد عدد الملفات المودعة مقابل تقلص الموارد البشرية بالنظر الى الإحالات العديدة على التقاعد.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية :**

في العموم، تمكن الصندوق من تحقيق الأهداف المرسومة بعنوان سنة 2018 باستثناء الهدف المتعلق بتصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام حيث بلغت نسبة الملفات المنجزة في الآجال 81,6% سنة 2018 في حين أن الهدف المرسوم لنفس السنة حدد بـ 97% .

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض :**

شهدت الآجال المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2018 ارتفاعا هاما مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2017 وبقيت دون الأهداف المرسومة لسنة 2018. أما بخصوص الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف والتكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة سنة 2018 فقد شهدت في بعض الحالات ارتفاعا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2017 وقاربت عموما الأهداف المرسومة لسنة 2018. وتعود هذه الوضعية بالأساس الى الضغوطات المالية الكبيرة التي يشهدها الصندوق خاصة على مستوى السيولة. ومن المنتظر أن تشهد هذه الآجال تحسنا بدخول إصلاح أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص حيز التنفيذ.

VI- <u>التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء</u>:

- ✓ مواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لتشمل بقية الأنظمة بما يضمن ديمومتها والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي،
- ✓ تقييم نظام التأمين على المرض تمهيدا لمراجعته من خلال وضع أحكام تتعلق بردع التجاوزات ومقاومة أشكال التحيل وتعزيز المراقبة الطبية وإرساء علاقات تعاقدية متوازنة وتعميم العمل بالبرتوكولات العلاجية،
- ✓ استكمال الأعمال المتعلقة بإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية،
- ✓ وضع استراتيجية لتحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى، إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- ✓ تركيز منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية من خلال البدء في استعمال البطاقة الذكية للتأمين على المرض،

- ✓ تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) والعمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة،
- ✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي،
- ✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين،
- ✓ إرساء منظومة جديدة للتغطية الاجتماعية لفائدة المرأة الريفيّة بما يسمح من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة،
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف وتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

برنامج النهوض الإجتماعي

رئيس البرنامج: السيد محمد بن يوشع

المدير العام للنهوض الإجتماعي

من تاريخ 26 أفريل 2017

1- التقديم العام للبرنامج :

يشمل برنامج النهوض الإجتماعي على مجموع الأنشطة الموجهة للإحاطة بالفئات المعوزة وذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الاجتماعية الهشّة المتعهد بها من طرف منظومة الدفاع الاجتماعي ورعايتها والعمل على ضمان ادماجها الإجتماعي والإقتصادي وذلك بالإعتماد على تدخّلات المؤسسات والبرامج الخصوصية التي يشرف على تسييرها وتنفيذها إطارت مختصة في التدخل الإجتماعي والنفسي والتأهيل والتكوين والتصرف الإداري والمالي.

وتندرج الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج في إطار سياسة مقاومة الفقر ودعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على الرأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص إلى جانب تفعيل ودعم مقتضيات الرعاية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والتقليص من الأميّة وأثارها على المجتمع.

1-1: هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

البرنامج الفرعي 1:	البرنامج الفرعي 2:	البرنامج الفرعي 3:	البرنامج الفرعي 4:
التضامن والتنمية الإجتماعية	النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	الدفاع الإجتماعي	محوالأمية
الهدف 1: ضمان توجيه المساعدات مستحقيها من العائلات المعوزة	**الهدف1:** التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	**الهدف1:** الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	**الهدف1:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

1-2: الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية من خلال: تقديم المساعدة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ودعم استقلالها المادي ودورها التربوي في إطار استراتيجية ترمي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق بين الفئات والجهات،

1-2-2: تأهيل وإدماج وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال: العمل على إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا وتوفير موارد الرزق بالإضافة إلى تأهيل المحيط المادي واللامادي وتعزيز شبكة المراكز والهياكل والجمعيات العاملة في المجال.

1-2-3 : دعم تدخلات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي لفائدة الفئات المعنية بهدف ادماجهم مهنيا واجتماعيا وحماية الاطفال والوقاية من الإنحراف والعود.

1-2-4: الإحاطة بالفئات الهشة والمهمشة وحماية وتأطير الأطفال والشبان المعرضين لمختلف أشكال الإستغلال.

1-2-5 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية خاصة لدى النساء والمناطق الريفية والتصدي لحالات الانقطاع عن التمدرس.

2 - تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- **تطوير الإطار التشريعي في** مجال النهوض الاجتماعي من خلال :

- اصدار منشور السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 40 بتاريخ 10 ماي 2018 حول "العلاج المجاني لفائدة القائمين على شؤون الجوامع والمساجد".
- اصدار القرار المشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية والمالية المؤرخ في 3 أفريل 2018 والمتعلق بضبط مقدار المنحة المسندة في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة "،
- إصدار القرار المشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية والمالية المؤرخ في 30 أوت 2018 والمتعلق بالترفيع في عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني،

- **البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة:** مواصلة العمل على تنفيذ البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وتصويب الخدمات إلى مستحقيها كما يلي:

– بلغ عدد المنتفعين الفعليين بمنحة البرنامج خلال شهر ديسمبر 2018، 242881 منتفعا

– تعويض عدد 8675 عائلة من قائمة المنتفعين بالبرنامج بعد حذفهم إمّا بسبب وفاة المنتفع و/أو تحسّن الوضع المادّي والاجتماعي و/أو للانخراط بإحدى أنظمة الضمان الاجتماعي،

– إدراج عدد 9924 عائلة جديدة للإنتفاع بمنحة البرنامج وببطاقة العلاج المجاني،

– الترفيع في المقدار الشهري لمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة تبعا للقرار المشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية ووزير المالية المؤرخ في 03 أفريل 2018، كما يلي:

*الترفيع في المقدار الأساسي لمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بـ 30 د لتصبح 180 د شهريا،

*الترفيع في مقدار منحة الأبناء في سنّ الدراسة لتصبح 20 د لفائدة الابن المعوق و10 د لفائدة الابن السويّ وذلك في حدود 03 أبناء.

*الترفيع في عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بحصة إضافية ليصبح العدد الجملي للمنح وبطاقات العلاج 285 ألف منحة وبطاقة علاج مجاني،

- **في إطار الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة** القادرين على العمل تم خلال سنة 2018 اسناد 603 مشروعا في اطار برنامج بعث موارد الرزق لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة القادرين على العمل بجميع الولايات باعتماد قدره 2 م.د مع الحرص على توجيه المشاريع نحو قطاعي المهن والحرف، وذلك وفقا للالتزامات التي تم تضمينها بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء في اطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.
- **في اطار التشجيع على التعهد اللامؤسساتي** بلغ العدد الجملي للحالات المودعة لدى عائلات تكفل الى موفى ديسمبر 2018 : 252 حالة (الحالات الجديدة: 52 حالة (28 ذكور و 24 إناث)) (حالات انهاء التكفل: 06 (03 ذكور و 03 إناث) أغلبها بسبب وفاة الكفيل) ،

- **آلية الإسعاف الاجتماعي** : تم خلال سنة 2018 وبداية 2019 بالتعاون مع الجانب المونقاسكي والإسعاف الاجتماعي الدولي انجاز الأنشطة التالية في هذا المجال:

– تنظـيم زيـارة دراسـية لفريـق الإسـعاف الإجتمـاعي إلـى المغـرب للتعـرف علـى التجربـة المغربية في هذا المجال

– الشـروع فـي إعـداد دراسـة تقييميـة والوقـوف علـى الخصـائص الديمغرافيـة للفئـات التـي تـم التعهد بها من خلال ألية الاسعاف الإجتماعي منذ إنطلاقه سنة 2015

– برمجة إعداد برامج تحسيسية حول الآلية خلال سنة 2019

– إعـداد مشـروع قـرار إحـداث أليـة الاسـعاف الاجتمـاعي بتـونس وتركيبـة اللجنـة الوطنيـة لمتابعة سير نشاط الآلية.

وقـد تـم خـلال سـنة 2018 تـأمين 140 خرجـة ليليّـة بمنطقـة تـونس الكبـرى ، بمعـدّل (3) خرجـات ليليّـة فـي الأسـبوع، لترتفـع فـي حـدود شـهر نـوفمبر إلـى(5) خرجـات شـملت 204 حالـة (134 ذكور و70 إناث).

- **برنامج منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة:**

بلغ عدد مراكز التربية المختصة المسيرة من قبل الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة 311 مركزا (تضم 15778 تلميذا مرسما) مسيّرة من قبل 288 جمعية سنة 2018، وقد بلغت الاعتمادات المسندة لفائدة الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بعنوان سنة 2018: 32.662.386 د.

- توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي (24 مركزا) من خلال إحداث مركزين جديدين للدفاع والإدماج الاجتماعي بكل من ولايتي قبلي وتطاوين سنة 2018 و مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير خلال سنة 2019،
- تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وقد بلغ العدد الجملي لسنة 2018: 2628 خلية،
- الشروع في مراجعة المنشور عدد 5 المتعلّق ببرنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين عن العمل.
- العمل على هيكلة التفقد البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة واعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم هذا القطاع.
- الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة.

- إنجاز دورات تكوينية لفائدة المربين المختصين للرفع من قدراتهم العملية في مجال التربية المختصّة.
- إنجاز نموذج محاكاة الإستراتيجية للفترة 2014 – 2030 بالتعاون مع منظمة اليونسكو لمنطقة المغرب العربي.
- **في مجال محو الأمية** : إنجاز مشروع برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي خاص بولاية القيروان بالشراكة مع وزارتي التربية وشؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ (في إطار تنفيذ قرارات الجلسة الممتازة لمسيرة التنمية بالقيروان ليوم 17 ديسمبر 2015).
- وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدأ تعميم التعليم.
- إعداد مشروع برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي خاص بولاية سليانة بالشراكة مع وزارتي التربية وشؤون المرأة والأسرة (في إطار تنفيذ قرارات الجلسة الممتازة لمسيرة التنمية بسليانة ليوم 29 ديسمبر 2015).
- تحسين قيمة المنحة المالية المسندة إلى المدرسين المتعاقدين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- دعم الجانب الإعلامي للتحسيس والاستقطاب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- تحيين وتحسين المنهج الحالي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- تعزيز الشراكات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- إصدار الأمر الحكومي عدد 607 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018 المتعلق بالترفيع في المنحة المسندة للمدرسين المتعاقدين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- إعداد مشروع برنامج إعلامي للتحسيس والاستقطاب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار (في انتظار مصادقة وزارة المالية على الاعتمادات الخاصة بهذا المجال).
- تنفيذ 03 ورشات تدريبية إقليمية في مجال تحسين وتحيين منهج محو الأمية وتعليم الكبار بتأطير من خبير من منظمة الألكسو.
- إبرام اتفاقيتي شراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي والوكالة التونسية للتدريب المهني.

2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج والبرامج الفرعية وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

البرنامج الفرعي 1 : التضامن والتنمية الإجتماعية

الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة		
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**
نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	– الإعداد اللوجستي والإعداد الفنّي لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية) – متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرّف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة، ...) – تحسين ربط الوحدات المحلّية بالانترنات والويفي – اقتناء لوازم المكاتب – اقتناء اللوازم والمعدات الإعلامية – شراء الوقود – توفير سيارات مكتراة في إطار تمويل أجنبي	– انتداب مكتب خبرة للمساعدة على التحكم في إنجاز مكونات 5 أنظمة معلوماتية (ماي 2018) . – الشروع بداية من شهر سبتمبر 2018 في تطوير الأنظمة المتبقّية من قبل مكتب دراسات مختصّ (أنظمة تقاطع المعطيات وأخذ القرار والاعتراض والتصدّي للغشّ وصرف المساعدات المالية ونفاذ المواطن) – مواصلة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإعداد نموذج التنقيط الذي سيكون جاهزا للتطبيق في موفى السداسي الأول لسنة 2019 وذلك من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. – كراء 129 سيارة لدعم نشاط البحوث الميدانية لمدّة 8 أشهر خلال الفترة من 15 نوفمبر 2017 إلى 18 ديسمبر 2018. والإعداد لعقد ثالث يتعلق بكراء 68 سيارة لمدّة مائة يوم ابتداء من 28 جانفي 2019، – دعم الأخصائيين الاجتماعيين بالوحدات المحلية بالأجهزة الإعلامية الضرورية للتمكّن من تحقيق المؤشرات المبرمجة وتدارك الصعوبات الحالية (35 حاسوب). – تنظيم اجتماعات من قبل وحدة التصرّف بكافّة الجهات لمتابعة إنجاز بنك المعطيات والتعرّف على مختلف الصعوبات التي تعوق سير تقدّم هذا النشلط بالنسق المطلوب. – دعم الوحدات المحلية بقسط إضافي استثنائي من الأدوات المكتبية وحبر الطباعة. – تم عرض مشروع قانون الأمان الإجتماعي على الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب في شهر مارس 2018

		والتنسيق مع المجلس لإعادة عرض بعض الفصول التي لم تحظى بالمصادقة على جلسة عامّة ثانية (وقد تمت المصادقة على هذا القانون و إصداره : قانون الأساسي عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي) – التعاقد مع وكالة مختصّة في الاتصال (2 عقود) لإعداد مختلف الوسائط الإعلامية لإطلاق الحملة الاتصالية التحسيسية لبرنامج الأمان الإجتماعي في شهر مارس 2019

البرنامج الفرعي 2 : النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف 1 : التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة			
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**	**الملاحظات**
عـدد المشـاريع المسـندة لفائـدة الاشخاص ذوي الإعاقة	– مراجعة المنشور عدد 5 حول برنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين على العمل – بعث موارد الرزق للأشخاص المعوقين – تكوين المتدخلين الاجتماعيين في إعداد ودراسة جدوى المشاريع . – دورات تكوينية للمنتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لوزارة التكوين المهني و التشغيل (على المستوى الجهوي). – عقد جلسات عمل بأقسام النهوض الاجتماعي من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي – تشخيص الوضع الحالي من خلال دراسة تقييمية للبرنامج.	– تم الشروع في مراجعة المنشور بالتشاور مع مختلف الأطراف ومن خلال نتائج البرنامج والصعوبات التي تمت ملاحظتها. – تمت مراسلة اقسام النهوض الاجتماعي (وحدات النهوض بالمعوقين) حول الالتزامات المضمنة بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء والتركيز على مراحل دراسة الملفات الواردة على اللجنة الجهوية واجال المصادقة عليها وتنفيذها حتى يتسنى اعداد التقرير السنوي للقدرة على الاداء في ابانه. – القيام بزيارات بالجهات من طرف اطارات الادارة العامة	– ضرورة تكوين المكلفين بإسناد المشاريع في الجهات في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف –ضرورة التنسيق مع المصالح الجهوية المختصة التابعة لوزارة التشغيل. – ضرورة الترفيع في الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج نظرا لارتفاع تكلفة المشروع الواحد تزامنا مع ارتفاع الاسعار و ذلك لضمان جدواها و استمراريتها لا سيما في مجال المهن والحرف.

		للنهوض الاجتماعي وعقد اجتماعات تناولت عدة مواضيع منها حث الاعوان على التسريع في تنفيذ البرامج المتعلقة بموارد الرزق و تقييم المؤشر الخاص به. – تمت مراسلة الجهات ودعوتها للتنسيق مع وحدة المصالح المشتركة والمراقب الجهوي للمصاريف العمومية تبعا لاحالة صرف اعتمادات هذا البرنامج الى المصالح الجهوية للوزارة منذ سنة 2017. – كما تمت مراسلة اقسام النهوض الاجتماعي لتجميع المعطيات المتعلقة بالمؤشر لتحليلها واستخراج النتائج	

البرنامج الفرعي 3 : الدفاع الإجتماعي

الهدف 1 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة		
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**
نسبة ادماج محضوني الدفاع والادماج الاجتماعي	– توفير وسائل النقل المبرمجة، – تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية، – تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة، – تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة، – توفير الاطارات المختصة المبرمجة.	إدماج الأطفال غير المتكيفين والأطفال المسرحين من مراكز الإصلاح التربوي بالدورة التربوية، –الإتصال بالمؤسسات التربوية للحصول على قائمات الأطفال المنقطعين والإتصال بهم وبعائلاتهم. –إبرام جلسات فنية مع الإطارات العاملة بمراكز الإصلاح التربوي لمتابعة وضعيات الأطفال في نزاع مع القانون والإتصال بهم وبعائلاتهم – المشاركة في عمل اللجان الجهوية لإدماج الأطفال في نزاع مع القانون والمسرحين من مراكز الإصلاح

		التربوي. • مواصلة مشروع "دعم التوجه نحو التخلي عن التعهد المؤسساتي للأطفال فاقدي السند العائلي" بالتعاون مع اليونسيف. • التنسيق مع الهياكل الجهوية للنهوض الإجتماعي وجمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي والمعهد الوطني لرعاية الطفولة قصد التعريف بصيغة الإيداع العائلي وتوسيع التجربة في كل الجهات • تنظيم 6 ملتقيات إقليمية للجنة الوطنية واللجان الجهوية المكلفة بمتابعة وضعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي. • تنظيم يوم وطني لتفعيل التوصيات المنبثقة عن الندوات الإقليمية بحضور ممثلي الوزارات أطراف الشراكة. إعداد مشروع قرار يتعلق بتنقيح قرار وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن المؤرخ في 19 مارس 2003 المتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والمولودين خارج إطار الزواج منظوري المعهد الوطني لرعاية الطفولة وذلك بالترفيع في قيمتها إلى 200 د.

البرنامج الفرعي 4 : محو الامية

الهدف 1 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية		
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**
التقليص من النسبة العامة للأمية	– تحديد خارطة الولايات ذات الاولوية من حيث ارتفاع نسبة الامية بها – تطوير الكفاءات – إحداث فضاءات لتعليم الكبار	**يتوزع دارسو مراكز تعليم الكبار خلال العام الدراسي 2017 – 2018 كالتالي :** 12881 دارسا بحلقة الأساس (سنة أولى محو أمية تتوج بامتحان جهوي للارتقاء إلى حلقة التكميل) بتطور بلغ 51 % مقارنة بالسنة السابقة. 6573 دارسا بحلقة التكميل (سنة ثانية محو أمية تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتراجع بلغ 17,5 % مقارنة بالسنة السابقة. 1124 دارسا بنظام التعليم المكثف (سنة واحدة تعليم مكثف تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتراجع بلغ 44 % مقارنة بالسنة السابقة.

		2195 دارسا بمرحلة المتابعة (سنة ثالثة لتثبيت وتعزيز المكتسبات القرائية للمتحررين من الأمية) بزيادة بلغت 31,8 % مقارنة بالسنة السابقة. 16649 دارسة من جنس الإناث (73,8 %) من مجموع الدارسين. 6465 دارسا بالمناطق الريفية (28,6 %) من مجموع الدارسين. ت – **تنظيم وإنجاز الامتحانات الجهوية لمحو الأمية وتعليم الكبار للارتقاء من حلقة الأساس إلى حلقة التكميل والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية مقسمة كالتالي :** ت–**1 – الامتحانات الجهوية :** 643 مركزا و1158 فوجا، وقد شارك في هذه الامتحانات 11490 دارسا، نجح منهم 10456 دارسا (أي بنسبة نجاح مساوية لـ 91 %) موزعين كالتالي : 1967 دارسا من الفئة العمرية 10 – 29 سنة (18,8 % من المجموع) 5587 دارسا من الفئة العمرية 30 – 59 سنة (53,4 % من المجموع) 2703 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (25,9 % من المجموع) 5990 دارسا من جنس الإناث (76,2 % من المجموع) 2704 دارسا بالمناطق الريفية (34,4 % من المجموع) ت – **2 – الامتحانات الوطنية :** 458 مركزا و684 فوجا، وقد شارك في هذه الامتحانات 6655 دارسا، نجح منهم 6036 دارسا (أي بنسبة نجاح مساوية لـ 90,7 %) موزعين كالتالي : 1285 دارسا من الفئة العمرية 10 – 29 سنة (21,3 % من المجموع) 3252 دارسا من الفئة العمرية 30 – 59 سنة (53,9 % من المجموع) 1499 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (24,8 % من المجموع) 4754 دارسا من جنس الإناث (78,8 % من المجموع) 1906 دارسا بالمناطق الريفية (31,6 % من المجموع)

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 5 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : أ-د

بيان البرنامج	تقديرات 2018 ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
نفقات التصرف	**674.027.284**	**686.542.284**	**660.670.367**	**25.871.917**	**96.23%**
التأجير العمومي	93.331.318	97.118.318	*99.274.280	-2.155.962	102.22%
وسائل المصالح	5.056.966	5.056.966	4.913.895	143.071	97.17%
التدخل العمومي	575.639.000	584.367.000	556.482.192	27.884.808	95.23%
نفقات التنمية	**5.095.000**	**5.095.000**	**4.431.914**	**663.086**	**86.99%**
الاستثمارات المباشرة	5.095.000	5.095.000	4.431.914	663.086	86.99%
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	**7.000.000**	**7.000.000**	**9.297.486**	**-2.297.486**	**132.82%**
مجموع البرنامج	**686.122.284**	**698.637.284**	**674.399.767**	**24.237.517**	**96.53%**

(*) تمّ اللجوء إلى تحويل اعتمادات للبرنامج لتسديد نفقات التاجير العمومي

رسم بياني عدد10 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

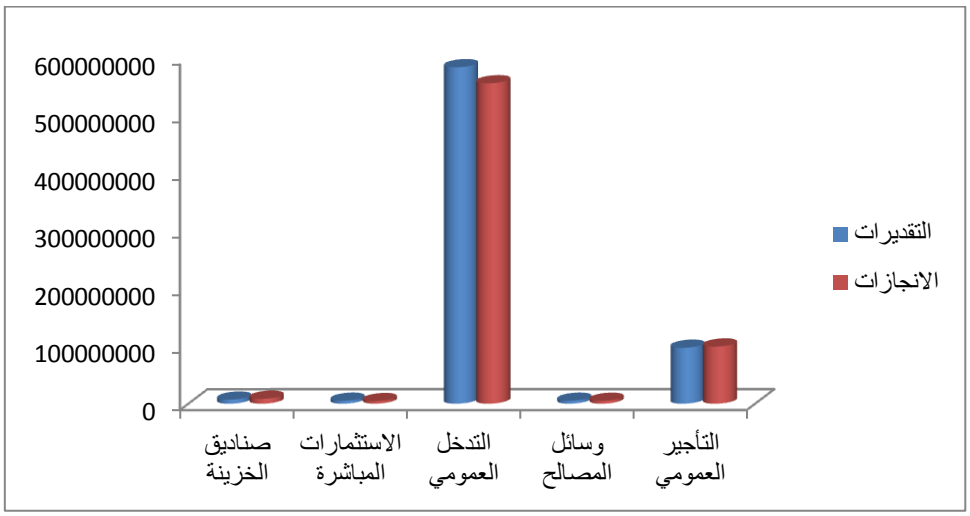

جدول عدد 6 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

بحساب أ –د

بيان البرنامج	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
البرنامج الفرعي 3-1	606.181.551	612.604.551	588.761.381	23.843.170	96.11%
البرنامج الفرعي 3-2	40.186.126	44.731.126	44.206.809	524.317	98.83%
البرنامج الفرعي 3-3	25.041.740	26.588.740	25.020.840	1.567.900	94.10%
البرنامج الفرعي 3-4	7.712.867	7.712.867	7.113.251	599.616	92.23%
صناديق الخزينة	7.000.000	7.000.000	9.297.486	-2.297.486	132.82%
مجموع البرنامج	**686.122.284**	**698.637.284**	**674.399.767**	**4.237.517**	**96.53%**

رسم بياني عدد 11

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

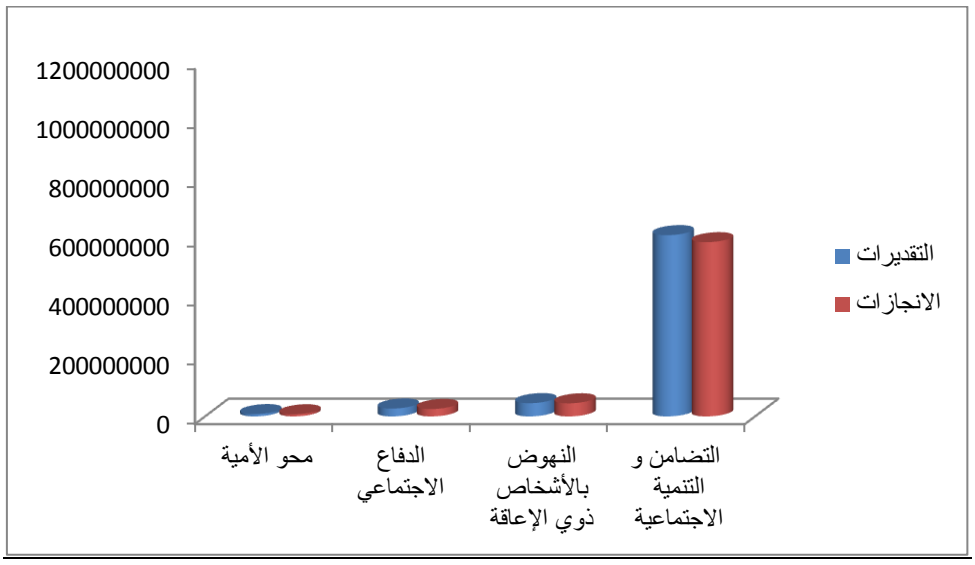

3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

- **تقديم الهدف 1** : يرمي هذا الهدف إلى الإحاطة بالأسر المعنية وتصويب المساعدات المسندة إليها من خلال اعتماد نتائج المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في إطار مشروع إرساء بنك معطيات حول هذه العائلات يمكن من توفير قائمة محينة ويسمح بتوفير المساعدات إلى مستحقيها.

- **مرجع الهدف** :

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.

- الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل

- أمر حكومي عدد 626 لسنة 2018 مؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لإنجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز	الملاحظات
نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	%	100%	9.4 % نسبة إنجاز البحوث	%9.4	% 88	%29.04 (288810 بحث)	% 33	يفوق عدد الزيارات الميدانية الفعلية المنجزة عدد البحوث المنجزة بنسبة تقدّر ب20% أي أنّ حوالي 55 ألف لم ينجز نظرا لأسباب مختلفة (ميدانية، تتعلق بالفئات المستهدفة)

رسم بياني عدد 12 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

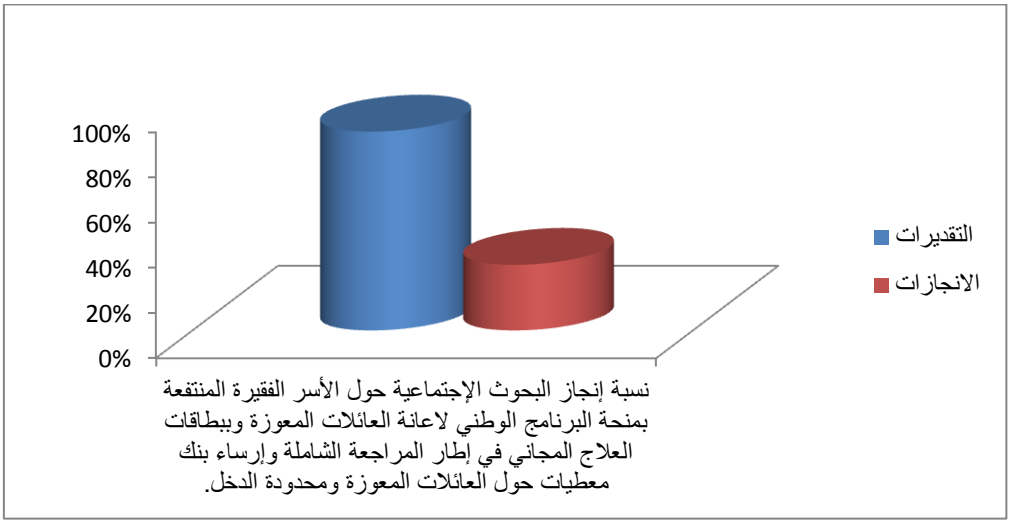

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- بلغ في موفى سنة 2018، العدد الجملي للبحوث المنجزة 288.810 بحثا مقابل 300.000 بحث مبرمج لسنة 2018 و قد تم تخزين البحوث المنجزة لفائدة العائلات التي تقدّمت بملفات بالنظام المعلوماتي للأمان الإجتماعي. ويبلغ عدد العائلات المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة التي تقدّمت بملفات في الغرض حوالي 170.000 عائلة في موفى سنة 2018 من ضمن 242.000 عائلة.

- <u>الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة</u>

- المؤشر 1 : نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 33% بالنسبة لسنة 2018 و ذلك نظرا لمحدودية الوسائل المادية الموضوعة على الذمة بالإضافة إلى جملة الصعوبات الميدانية و تلك المتعلقة بالفئات المستهدفة..

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه **<u>الجدول التالي</u>** :

قسم النهوض الاجتماعي	عدد البحوث المنجزة إلى موفى 2018	نسبة الإنجاز من الحصّة الجملية
تونس 1	13558	31%
تونس 2		
أريانة	8686	67%
بن عروس	10620	48%
منوبة	6342	32%
بنزرت	15908	36%
زغوان	11503	71%
نابل	30422	76%
سوسة	15272	54%
المنستير	14476	65%
المهدية	12111	34%
باجة	12269	28%
جندوبة	11113	17%
الكاف	11119	26%
سليانة	7275	16%
القيروان	14722	27%
صفاقس	21775	40%
سيدي بوزيد	8502	15%
قابس	6755	19%
مدنين	13763	38%
القصرين	14163	23%

قفصة	4537	13%
توزر	8649	63%
قبلي	6299	41%
تطاوين	7066	44%
النسبة الإجمالية	**288363**	**33%**

- الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة

- **تقديم الهدف 2 : :** يندرج هذا الهدف في إطار سعي الوزارة إلى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة والتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع و تيسير استقلاليتهم بالإضافة إلى ضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.

- **مرجع الهدف :** - الاتفاقية الدولية لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة
  - القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
  - الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة
  - القانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل	مشروع	820	718	%87.56	840	625	%74.4

رسم بياني عدد 13 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل

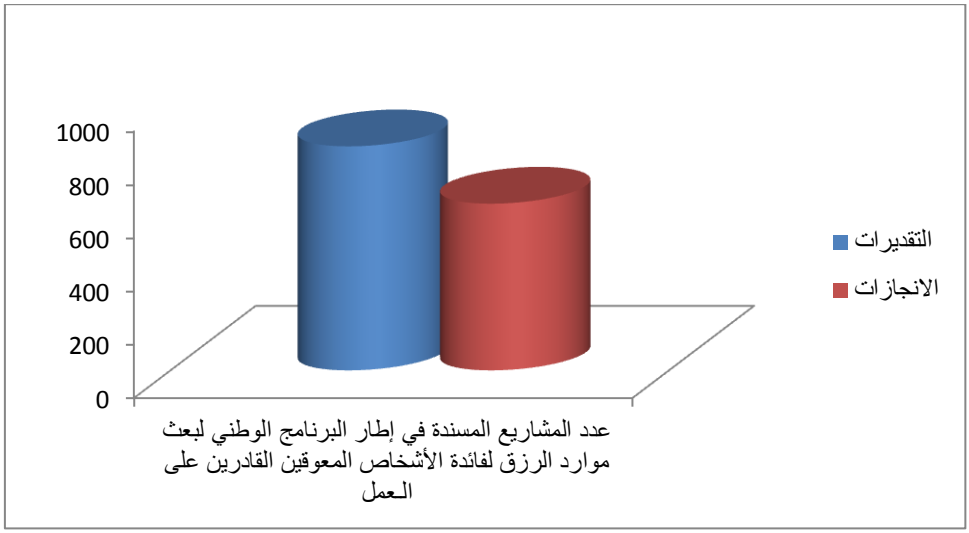

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- <u>الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة</u>

- المؤشر 1 : عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 74.4% بالنسبة لسنة 2018 و قد تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه **<u>الجدول التالي</u>** :

	العدد الجملي	الاعتماد الجملي		المشاريع المنجزة في قطاع المهن والحرف			
الولاية	المشاريع المنجزة	الاعتماد المرصود	الاعتماد المنجز	عدد المشاريع موزعة حسب الجنس		نسبة تمويل المهن والحرف من الاعتماد الجملي المنجز	
				اناث	ذكور	الاعتماد	النسبة
تونس 1	23	90000	74439	19	4	74439	%82.71
تونس 2	6	40000	24400	1	1	7800	%19.5
اريانة	20	85000	66003	2	0	3453	%4.06
منوبة	29	77000	65960	4	2	11101	%14.41
بن عروس	27	80000	80000	2	2	11122	%13.9

نابل	35	94000	87496	4	5	25446	%27.07
زغوان	25	88000	83104	1	5	17953	%20.4
بنزرت	21	78000	78000	4	0	13780	%17.66
باجة	20	83000	82997	0	1	25186	%30.34
جندوبة	27	77000	69745	0	3	8666	%11.25
الكاف	23	83000	82324	0	6	17996	%31.68
سليانة	25	81000	81000	1	5	21150	%26.11
القيروان	16	50000	43191	3	3	4971	%9.94
القصرين	43	89000	88650	2	6	31795	%35.72
سيدي بوزيد	28	89000	87812	1	7	20899	%23.48
سوسة	38	89000	88947	1	17	17000	%19.1
المنستير	36	74000	73999	4	3	16298	%22.02
المهدية	29	71000	67072	3	13	23260	%32.76
صفاقس	31	111000	110480	3	11	28620	%25.78
قفصة	22	104000	103910	1	7	35712	%34.33
توزر	19	68000	66850	0	2	3700	%5.44
قبلي	17	68000	68000	0	5	18430	%27.1
قابس	29	78000	77991	3	4	19211	%24.62
مدنين	21	85000	62286	0	3	8470	%9.96
تطاوين	15	68000	34000	2	1	9234	%13.57
الجملة	**625**	**2000000**	**1848656**	**61**	**116**	**475692**	**%23.78**

– يتم توزيع الإعتمادات المخصصة في إطار البرنامج على الجهات خاصة حسب التوزيع الجغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة.

– بالنسبة للتفاوت في المشاريع المنجزة في قطاع المهن و الحرف يعود إلى طبيعة الجهة خاصة إذ نلاحظ أن نسبة المشاريع في قطاع المهن و الحرف تكون مرتفعة في الجهات الساحلية وذات الكثافة الحضرية المرتفعة (على سبيل المثال تونس1 : 82.7% ، تونس 2 : 19.5% ، ولاية نابل : 27.07% ، بنزرت : 20.4% ، باجة : 30.34% ، المهدية : 32.76% ، صفاقس : 25.78% ، قفصة : 34.33% ،قبلي : 27.1%).

و تكون نسبة المشاريع المنجزة في قطاع المهن و الحرف منخفضة في الجهات الداخلية و ذات الكثافة الريفية المرتفعة والتي تغلب عليها الأنشطة الفلاحية (على سبيل المثال منوبة : 13.9% ، جندوبة : 11.25% ، القيروان : 9.94% ، توزر : 5.44% ، مدنين : 9.96%)

– الهدف 3 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- تقديم الهدف : يرتكز مفهوم الدفاع الإجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الإجتماعية ذات البعد الوقائي والرعائي والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالفئات الاجتماعية المعنية وتحصينها من كل عوامل الإقصاء والتهميش

– مرجع الهدف :

- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

– تقديم المؤشر : يرمي هذا المؤشر إلى متابعة مدى فاعلية تدخلات مراكز الدفاع و الإدماج الاجتماعي على مستوى الإحاطة بالفئات الهشة خاصة من الأطفال و الشبان المنقطعين عن الدراسة و المهددين أو في نزاع مع القانون و ذلك في إطار العمل على إدماجهم اقتصاديا و اجتماعيا سواء من خلال تنمية قدراتهم عن طريق الدورات التدريبية والتكوينية أو مساندتهم لبعث مشاريع خاصة.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	39	33	84.61	43	33	%76.74

رسم بياني عدد 14 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي

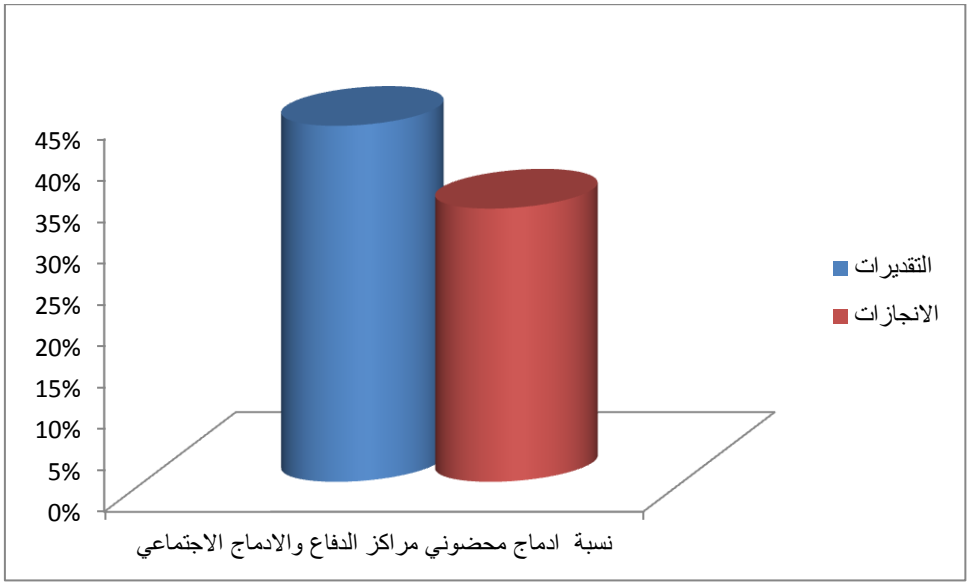

سجّلت مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي والبالغ عددها 21 مركزا سنة 2018 قبول عدد 7111 من الأطفال المهددين وغير المتكيّفين والجانحين، حيث تمّ إدماج 2343 منهم بنسبة تقدّر 33% مقابل 7091 طفلا بالنسبة لسنة 2017 تم إدماج 2360 منهم وهو ما يقدّر بنسبة 33%.

ويقصد بالإدماج الخدمات المقدّمة لفائدة الأطفال منظوري المراكز من إدماج مدرسي وإدماج مهني وإدماج بالتدريب والتكوين وإدماج بمؤسسة اجتماعية.

يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المقدمة أن المراكز قد حافظت على نفس نسبة الإدماج ويمكن تفسير ذلك بمواصلة المراكز نشاطها بنفس النسق والجهود.

وبإحداث مركزي تطاوين وقبلي تمّ توقّع ارتفاع نسبة الإدماج وتقديرها بـ 43% غير أنّ الإشكاليّات المادية والبشريّة ولأسباب تتعلّق بالتهيئة بمركز قبلي حالت دون إنطلاقهما الفعلي في ممارسة أنشطتهما الشئ الذّي لم يمكن من بلوغ نسبة الإنجاز المرتقبة.

كما أنّ مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي تشكو من عدة صعوبات حالت دون التقدم في نسبة التأطير والتعهد ونذكر منها:

- ✓ أن عملية الإدماج بأبعادها المختلفة والتّي تشمل، التكفل به في مؤسسة إجتماعية أو في مؤسسة تربوية أو بترسيمه في مراكز التدريب المهني ووضع تدابير بديلة لإدماج هذه الفئة ترتبط بتدخل جميع أطراف

الشراكة إنطلاقا من المؤسسة التربوية وخاصة هياكل التدريب والتكوين المهني والتشغيل بما يضمن سيرورة التدخل في مختلف مراحله،

- ✓ نقص في الإطارات الفنية المختصّة من أخصائيين إجتماعيين وأخصائيين نفسانيين بالنقلة أو بالإستقالة كمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالفحص (9.31%) الذّي يشكو من عدم استقرار في الموارد البشرية، (2 إستقالات و8 نقل اضطرارية) ولم يتمّ تعويضهم،
- ✓ تراجع ميزانيّات أغلب المراكز ممّا أثر على مردودية خدمات التعهّد والإحاطة والخاصة إدماج بالأطفال،
- ✓ إنعدام وسائل النقل لتمكين المراكز من إستقطاب المنقطعين عن التعليم والمهدّدين بالإقصاء الاجتماعي وهو ما يفسّر ضعف نسبة الإدماج في بعض المؤسسات على غرار مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقفصة (4.54%)،
- ✓ غياب مصادر التمويل بالنسبة للراغبين في الانتصاب للحساب الخاص (مشاريع صغرى)،
- ✓ عدم توفر الشروط القانونية اللازمة للإلتحاق بمراكز التكوين المهني لبعض الأطفال من منظوري المراكز (عامل السنّ، ضعف المستوى الدراسي، عزوف الأطفال على الإلتحاق بالتدريب...)،
- ✓ رفض الطفل أو الأسرة للتدخل خاصة بالنسبة للأطفال الجانحين وحالات العود ممّا يصعب معه مواصلة التعهّد،
- ✓ ضعف الشراكة مع المجتمع المدني ونقص في الجمعيات العاملات في مجال الإدماج الاجتماعي.

<u>– الهدف 3 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة</u>

– المؤشر 1 : نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي

تتراوح نسب الإدماج بالمراكز بين 5.4% و 68.17 % يعود التفاوت في نسب الإدماج بين المراكز إلى عدّة عوامل أهمّها:

- ✓ استقرار في الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية
- ✓ تطوير العمل الجمعياتي لدعم القدرات.
- ✓ تطوير العمل الشبكي

وذلك بالنسبة للمراكز التي شهدت نسبة إدماج مرتفعة

أما بالنسبة للمراكز التي شهدت نسبة إدماج منخفظة يعود ذلك الى:

- ✓ مغادرة بعض الإطارات الفنّية من بعض المراكز،
- ✓ نقص الميزانية لبعض المراكز،
- ✓ إنطلاق مركزين حديثي الإنجاز.

– كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب المراكز كما يبينه **<u>الجدول التالي:</u>**

مراكز الدفاع الاجتماعي	معدّل الإدماج	نسبة الإنجاز (المساهمة في النسبة العامة)
فوشانة – بن عروس	53.26	8,40
الملاسين – تونس	40	11,1
دوار هيشر – منوبة	21.8	3,50
سكرة –أريانة	40.5	5,30
بنزرت	32.9	6,6
نابل	68.17	12,2
الفحص –زغوان	9.31	3,6
سوسة	10.82	1,3
المهدية	42.17	1,5
صفاقس	32.67	5,6
قابس	39.41	7,5
مدنين	29.75	5
قفصة	4.54	0,5
توزر	27.87	3,4
القصرين	22.13	3,6
جندوبة	39.22	0,6
سليانة	34.93	3,1
الكاف	45.54	4,2
باجة	51.5	9,5
سيدي بوزيد	21.9	3,5
القيروان	29.11	3.6
النسبة الإجمالية	**32,99**	**100**

- الهدف 4 : : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار .

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات سنة 2017		نسبة الإنجاز	إنجازات سنة 2018		نسبة الإنجاز
		تقديرات 2017	إنجازات 2017		تقديرات 2018	إنجازات 2018	
التقليص من النسبة العامة للأمية	%	%17.3	%17.36	%99.65	%16.6	%17.21	%96.32

رسم بياني عدد 15 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

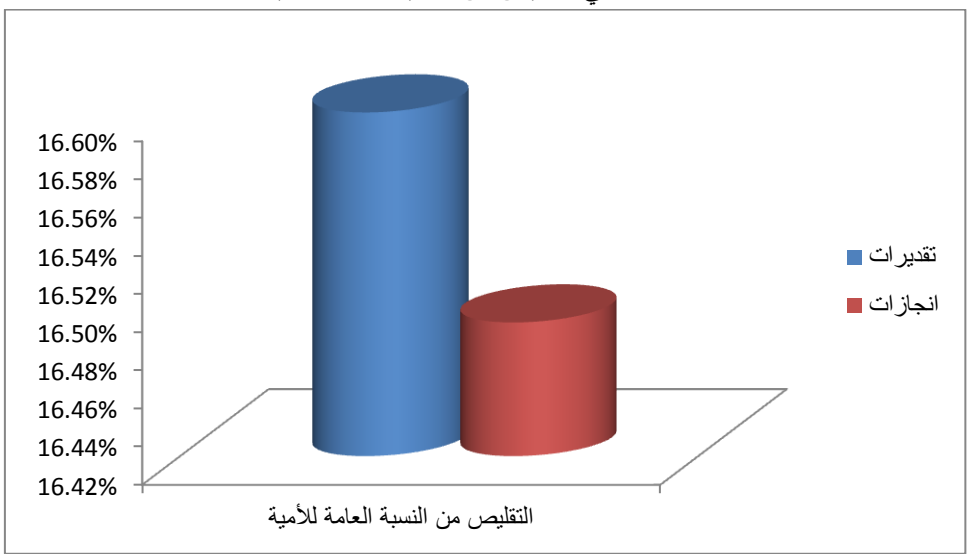

3 – تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

– المؤشر 1 : التقليص من النسبة العامة للأمية

– تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 96.32% بالنسبة لسنة 2018 و قد تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الفئات مما اثر على النسبة العامة للأمية و ذلك كا يلي:

*** عدد المتحررين من الأمية :**

– تم تسجيل عدد 6036 متحرر من الأمية سنة 2018 مقابل تقديرات ب 8700 (أي بنسبة انجاز تقدر بـ 69,4 %) ويعود ذلك أساسا لتراجع عدد الدارسين بحلقة التكميل وصيغة التعليم المكثف سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا التراجع أساسا للعاملين التاليين :

أ – اتخاذ قرار التقليل **من اعتماد صيغة التعليم المكثف** نظرا لضعف جدوى هذه الصيغة لضمان التحرّر من الأمية، وهو ما نتج عنه تراجع عدد الدارسين بهذه الصيغة من 2546 دارسا سنة 2017 إلى 1124 دارسا سنة 2018.

ب – **تسجيل نسبة مشاركة** في امتحانات سنة 2018 بمعدل 84,8 % من مجموع الدارسين المرسمين بحلقة التكميل (6655 دارسا شاركوا في الامتحانات من مجموع 7843 دارسا مسجلا بحلقة التكميل).

– تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بنسبة المشاركة في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية، تراوحت بين نسبة مشاركة أكبر من 90 % بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبنزرت ونابل وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين والمهدية وتوزر وقبلي وقابس (أعلى نسبة مشاركة بولايات بنزرت والكاف والقصرين بنسبة مشاركة تجاوزت 94 %) ونسبة مشاركة دون 80 % بولايات زغوان والقيروان ومدنين وتطاوين (أدنى نسبة مشاركة بولاية زغوان بنسبة 41,3 %).

– تم تسجيل نسب نجاح متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بالامتحان الوطني للتحرر من الأمية، تراوحت بين نسبة نجاح أكبر من 95 % بولايات أريانة وبنزرت وجندوبة والكاف وسليانة وقفصة وقبلي وقابس وتطاوين، ونسبة نجاح أدنى من 90 % بولايات تونس ومنوبة وباجة والقصرين ووسوسة ومدنين (أدنى نسبة نجاح بولاية القصرين بنسبة 72,1%).

هذه العوامل أثرت على نسبة الإنجاز المسجلة سنة 2018 مقارنة بالتقديرات.

*** عدد المتحررين من الأمية من الإناث :**

– تم تسجيل عدد 4754 متحررة من الأمية سنة 2018 مقابل تقديرات ب 6090 (أي بنسبة انجاز تقدر بـ78,1 % / تراجع نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2017 التي كانت مساوية لـ 104 %).

*** عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية:**

– تم تسجيل عدد 1906 متحررة من الأمية سنة 2018 مقابل تقديرات ب 2660 (أي بنسبة انجاز تقدر ب 71.6% / تراجع نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2017 التي كانت مساوية 90,1 %) ويعود ذلك للأسباب التالية :

- تراجع عدد الدارسين الناجحين في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية بالمناطق الريفية بولايات جندوبة والكاف والقصرين وبنزرت والمهدية من 2217 دارسا سنة 2017 إلى 1512 دارسا سنة 2018 (تراجع بنسبة 31,8 %) وقد أثر هذا العامل سلبيا على نسبة الإنجاز المسجلة سنة 2018 مقارنة بالتقديرات.

رسم بياني عدد 16 : عدد المتحررين من الأمية موزعة حسب الفئات

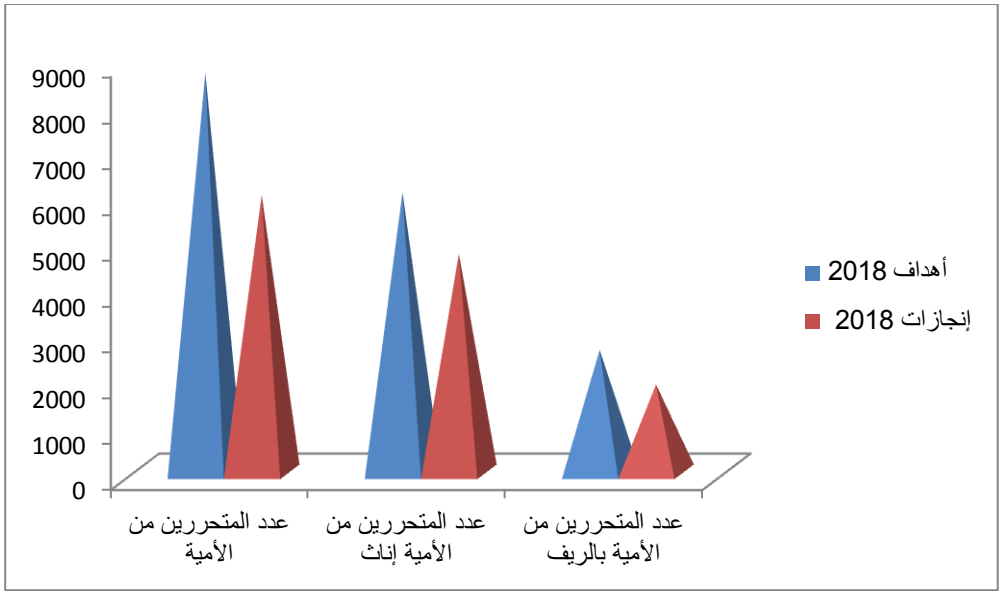

وفي ما يلي جدول تلخيصي :

السنة الدراسية 2017 - 2018	عدد الدارسين المرسمين بحلقة التكميل وصيغة المكثف	عدد الدارسين المشاركين في الامتحان	نسبة المشاركين	عدد الناجحين	نسبة النجاح	تقديرات سنة 2017	نسبة إنجاز التقديرات
المجموع	7843	6655	% 84,8	6036	% 90,7	**8700**	**% 69,4**
الإناث	6180	5240	% 84,8	4754	% 90,7	**6090**	**% 78,1**
المناطق الريفية	-	-	-	1906	-	**2660**	**% 71,6**

بالإضافة إلى توزيع الانجازات حسب الجهات لسنة 2018 :

الولاية/مؤشر قيس الأداء	عدد 1 : عدد المتحررين من الأمية	عدد 2 : عدد المتحررين من الأمية من الإناث	عدد 3 : عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية
تونس	224	206	00
أريانة	163	144	00
منوبة	153	73	00
بن عروس	173	118	00
بنزرت	301	230	147
زغوان	19	09	02
نابل	199	183	51
باجة	232	187	126
جندوبة	179	157	106
الكاف	184	31	31
سليانة	458	148	94
القيروان	427	344	211
القصرين	557	403	177
سيدي بوزيد	598	505	234
سوسة	111	67	00
المنستير	55	44	00
المهدية	291	232	234
صفاقس	233	201	58
قابس	178	167	105
مدنين	192	246	170
تطاوين	157	146	74
قفصة	440	320	86
توزر	08	08	00
قبلي	504	585	00
المجموع	**6036**	**4754**	**1905**

VI- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الهدف 1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية

- الإشكاليات والنقائص:

- ✓ نقص في الموارد البشرية بعدد هام من الوحدات المحلية وخاصّة بالمناطق الداخلية التي يصعب التنقّل بها مقارنة بالحجم الهام للعمل الراجع لها بالنظر.
- ✓ نقص وسائل العمل والحاجيات الضرورية المطلوبة رغم الدعم الهام والأساسي الذي توفّر لفائدة الوحدات المحلية كالحواسيب واللوحات اللمسية والأدوات المكتبية وخاصّة على حساب مشروع دعم الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية.
- ✓ تواصل إشكاليات الربط بالانترنات والويفي ببعض الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.
- ✓ الاستغلال الجزئي لوسائل النقل الإدارية باعتبار نقص السواق وضعف الاعتمادات المخصّصة للتعهّد بصيانة السيارات.
- ✓ عزوف الفئات المعنية عن تقديم ملفّات التسجيل وخاصّة من بين المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة. وإلى حدّ موفى سنة 2018، لم يتقدّم حوالي 70 ألف منتفع بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بملف للتسجيل ببنك المعطيات.
- ✓ صعوبات التنقّل بالعديد من المناطق وبأغلب الجهات نتيجة أمطار وفيضانات شهر سبتمبر 2018،
- ✓ تجدر الإشارة إلى أنّ الأخصائيين الاجتماعيين تولّوا بالإضافة إلى إنجاز 288.810 بحث ، التنقّل والقيام بزيارات إلى حوالي 55 ألف عائلة دون إنجاز أو استكمال البحث وذلك بسبب غياب العائلة أثناء الزيارة أو الانتقال بالسكنى أو رفض البحث.
- ✓ ثقل المهام الموكولة إلى الأخصائيين الإجتماعيين في إطار منظومة الأمان الاجتماعي حيث يتمّ بالتوازي مع القيام بالبحوث الميدانية، إنجاز عملية تسجيل ملفات المعنيين وبلغ عددها 524877 ملف في موفى سنة 2018 أي حوالي 60 % من العدد الجملي للفئة المستهدفة.
- ✓ المطلبية النقابية لسلك الأخصائيين الاجتماعيين التي تواصلت خلال السداسي الأوّل لسنة 2018 بالعديد من الولايات و أدّت إلى مقاطعة إنجاز البحوث الاجتماعية وضعف استغلال السيارات بصيغة الكراء. وقد توصلت الوزارة إلى إتفاق مع الطرف النقابي وإقرار زيادة في الأجر الشهري لهذا السلك في منتصف سنة 2018.

- التـــدابير والأنشطـــة :

- ✓ حدّد أجل استغلال السيارات بصيغة الكراء بمختلف الولايات في 8 ماي 2019. ولا تتوفّر إمكانية للتمديد في هذا الأجل باعتبار قرب أجل انتهاء مشروع دعم الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية (31 ماي 2019) وصرف معظم الاعتمادات المخصّصة له. لذا فإنّه من المنتظر أن يشهد نسق إنجاز البحوث الميدانية تباطؤا ملحوظا في السداسي الثاني لسنة 2019 ممّا يتطلّب اهتماما خاصّا من قبل

مصالح الوزارة للإسراع بالتعهّد في الإبّان بصيانة السيارات الإدارية وتوفير كمّيات المحروقات الضرورية إضافة إلى حسن توظيف والتصرّف في أسطول السيارات على المستوى الجهوي.

- ✓ دعم الوحدات المحلّية بالعدد الكافي من سلك الأخصائيين الاجتماعيين لضمان إنجاز البحوث الاجتماعية المطلوبة وحسن التصرّف في المنظومة المعلوماتية والتعهّد بجميع الوظائف الموكولة لهم خاصّة أنّه سيتّم بداية من السداسي الثاني لسنة 2019، الشروع في استغلال الأنظمة الخمسة الإضافية وتطبيق الإجراءات الجديدة (التقاطعات والتنقيط وأخذ القرار والاعتراض ونفاذ المواطن). ويمثّل هذا العنصر البشري لتشغيل هذه الأنظمة حسب الروزنامة المضبوطة حجر الزاوية لهذا الإصلاح الهام.
- ✓ ستشهد سنة 2019، دعم الوحدات المحلية بعدد هام من الحواسيب واللوحات اللمسية، غير أنّ هذه المعدّات تتطلب الصيانة المستمرّة وكذلك تحصين مقرّات الوحدات المحلية للتقليص من عدد الاقتحامات وسرقة المعدّات أو اتلافها.
- ✓ المتابعة المستمرة من قبل المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين لتطور نسق إنجاز البحوث المؤشر وحلّ الإشكاليات وتذليل الصعوبات المعترضة،
- ✓ المرافقة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال تنظيم لقاءات جهوية ودورات تكوينية،
- ✓ تنفيذ الخطّة الاتصالية في بداية سنة 2019 من خلال بثّ الومضات الإعلامية وتنظيم أيّام إعلامية جهوية للتعريف بقانون الأمان الاجتماعي الذي صدر في 30 جانفي 2019 ولتحسيس وحثّ العائلات المعنية المتخلّفة عن التسجيل لتقديم ملفاتها وتيسير عمل الأخصائيين الاجتماعيين خلال الزيارات الميدانية.

- **الهدف 2: التأهيل والإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة**

- <u>الإشكاليات والنقائص:</u>

- ضعف الاعتماد المخصص لإحداث المشاريع الصغرى بالمقارنة مع المتطلبات الفعلية (ارتفاع تكاليف المواد الأولية.
- نقص في التكوين في مجال التصرف في المشاريع.
- بطء في نسق تنفيذ المشاريع نظرا لطول الإجراءات.
- عدم توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات مما أضفى نوعا من الضبابية وفتح المجال للإجتهادات عند تنفيذ البرنامج.

- <u>التـــدابير والأنشطـــة :</u>

- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم والمعايير الدولية المعتمدة في المجال.
- وضع مخطّط تنفيذي للاستراتيجية الوطنية للإدماج التربوي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة.

- مراجعة المنشور عدد 5 المؤرخ في 15 جويلية 2009 المتعلق ببرنامج بعث موارد رزق للأشخاص المعوقين بهدف اعادة النظر في الاجراءات القانونية والفنية المتعلقة بتنفيذ برنامج بعث موارد رزق للمعوقين القادرين على العمل،
- ضرورة الترفيع في الاعتمادات المرصودة للبرنامج الوطني لبعث موارد رزق لفائدة الأشخاص المعوقين.
- تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج بعث موارد الرزق / الإيداع العائلي / الآلات التعويضية...).
- تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في المجال الجمعياتي بالتكوين (إطارات إدارية وممثلي الجمعيات).
- تطوير آليات العمل الشبكي.
- تدعيم وسائل العمل الضرورية وخاصة وسائل النقل.
- إرساء نظام متابعة وتقييم وتنفيذ هذه البرامج على المستوى الجهوي.

- الهدف 3: الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- <u>الإشكاليات والنقائص:</u>

- أخطاء تتعلق بإقصاء فئات بحاجة إلى الانتفاع بخدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وشمول فئات أخرى تحسن وضعها الاجتماعي وبحاجة للتحيين حتى يتم تعويضها بالمستحقين
- صعوبات مرتبطة بطول آجال انجاز التقاطعات مع منظومة الضمان الاجتماعي والآداءات...
- ضعف التغطية بالأخصائيين الاجتماعيين.
- ضعف المرافقة والتكوين والمتابعة للأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين.
- ضعف المنحة المالية المسندة للأشخاص ذوي الإعاقة عند بعث مورد رزق
- عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على مرافقة باعثي موارد الرزق من الأشخاص ذوي الإعاقة والقيام بدراسة جدوى المشاريع بصفة علمية اقتصادية
- قلة الموارد البشرية العاملة بالقطاع وتشعب الملفات
- ضعف الإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة البرنامج وخاصة وسائل النقل الخفيفة والحافلات على المستويين المركزي والجهوي ومراكز الرعاية الإجتماعية لمزيد الإحاطة والعناية بالفئات المستهدفة.

- <u>التـــدابير والأنشطـــة :</u>

- انتداب الأخصائيين إجتماعيين للترفيع من نسبة التغطية بهذا السلك.
- وضع برنامج تكوين مستمر استهدافي لفائدة الإخصائيين الاجتماعيين.
- تطعيم الإدارة بإطارات مختصة في مجالات عدة (حراسة، نظافة، معيني حياة، أخصائيين إجتماعيين، أخصائيين نفسانيين، مربين مختصين...).

- الهدف 4 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- الإشكاليات والنقائص:

أ – إشكالية مقاربة الأمية في تونس :

تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد وهي مقاربة لا تستجيب بالمرة إلى تحديات وضع الأمية، على الأميين وعلى التنمية وعلى المجتمع.

فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة والمشاركة في تحرير التونسيين من الأمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى :

- فالعدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي (18,8 % نسبة عامة للأمية) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية (121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.
- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزء منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

ب – إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية (الصحة العائلية – – حقوق الإنسان – حقوق المرأة – حقوق الطفل – المواطنة – التربية البيئية – الاقتصاد العائلي – الحقوق الانتخابية – الثقافة البيئية – الثقافة الرقمية) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات.

ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين (حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهددين بالارتداد إلى الأمية (الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة (حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأميين المشتغلين).

ت – إشكالية تحسين الأداء للبرنامج في وضعه الحالي :

رغم تراجع المؤشر عدد 1 و 2 و 3 خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الدارسين بحلقة التكميل سنة 2019 مما سيمكن من تحسين مؤشرات سنة 2019.

ب تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات :

أ – في مجال مقاربة الأمية بتونس :

تم في هذا الإطار إنجاز المهام التالية :

- صياغة مشروع إستراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي، بدعم فني من مكتب منظمة اليونسكو لمنطقة المغرب العربي، تم عرضها ضمن اليوم الدراسي المنظم في الغرض تحت إشراف وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 8 سبتمبر 2018، وهي إستراتيجية تؤسس للشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة الأمية بتونس ولضمان حق الأميين وأصحاب القدرات القرائية المحدودة في التعليم والتدريب والتأهيل وبعث المشاريع الصغرى المنتجة للدخل في أفق ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للفئات المستهدفة بالإستراتيجية ضمن منظور تنموي مندمج.

والمنتظر خلال سنة 2019 تفعيل هذه الإستراتيجية **عبر المصادقة عليها من قبل الحكومة** وترجمتها إلى برامج وخطط ما بين قطاعية مركزيا وجهويا ومحليا بمشاركة كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة، عبر تنظيم ورشات عمل تجمع كل القطاعات المعنية على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي / الإقليمي تتوج بتشكيل هيئات وطنية وهيئات جهوية ما بين قطاعية لتصور وإعداد وصياغة الخطط والبرامج التنفيذية للإستراتيجية.

- الانتهاء من تصور وإعداد وصياغة مشروع الإطار الهيكلي للمركز الوطني لتعليم الكبار، وقد تم في هذا الإطار توجيهه إلى رئاسة الحكومة لعرضه على مجلس وزاري للمصادقة.

ويترجم الإطار الهيكلي المقترح للمركز الوطني لتعليم الكبار، البعد التشاركي والتنموي لمنظومة محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي مركزيا وجهويا ومحليا بما يتيح تحقيق غايات وأهداف الإستراتيجية.

- الانتهاء من تصور وإعداد وصياغة مشروع القانون التوجيهي لتعليم الكبار، وقد تم توجيهه إلى وزارة الإشراف لعرضه على استشارة موسعة على قطاعات التربية والتعليم والتكوين بتونس.

ب – في مجال برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :

في انتظار تفعيل الإستراتيجية الجديدة، قامت إدارة محو الأمية وتعليم الكبار خلال سنة 2018 :

- بتنظيم ورشات عمل بتأطير من خبير من منظمة الألكسو لفائدة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي ومعلمي التربية الاجتماعية لتبادل الآراء وتوحيد التصورات حول برنامج تحيين وتحسين منهج محو الأمية وتعليم الكبار وإجراءات تفعيل هذا البرنامج من جوان إلى أكتوبر 2018 .
- بتنظيم ندوة وطنية حول الإستراتيجية الجديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي خصصت لمجال الإعلام والتعبئة والاستقطاب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار (8 سبتمبر 2018).
- بتنظيم دورة تكوينية لرؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي التربية الاجتماعية حول التخطيط التربوي في مجال تعليم الكبار(ماي 2018).
- بتنظيم دورات وأيام تكوينية للمدرسين المتعاقدين في مجال تعليم الكبار (986 متعاقدا) طيلة سنة 2018 لتجويد أدائهم التعليمي.

ت – في إطار التعاون مع المنظمات :

تم إبرام اتفاقية تعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) لتأطير عملية تحيين وتحسين منهج محو الأمية وتعليم الكبار خلال سنتي 2018 و 2019.

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد عبد القادر المهذبي

من تاريخ 15 اوت 2017

1- التقديم العام للبرنامج :

عملت وزارة الشؤون الإجتماعية على إرساء برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج يتضمن أهدافا تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

و لتحقيق الأهداف المرسومة تم :

- تفعيل دور شبكة الملحقين الاجتماعيين وفضاءات دار التونسي في مزيد تشريك التونسيين المقيمين بالخارج كأفراد ومكونات مجتمع مدني في صياغة استراتيجية الاحاطة بالجالية التونسية بالخارج و مزيد الاصغاء لمشاغلهم وتطلعاتهم.

- توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أوّل مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف – سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات.

- تجديد الأنشطة الموجهة و العمل على إثرائها والعمل على استهداف فئات عديدة من أبناء الجالية مع العمل على تطوير المراكز الاجتماعية والثقافية .

1-1 : هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

الأهداف	**الهدف 1:** تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	**الهدف1:** ربط الصلة بالجالية التونسية

1-2 الأولويات الخاصة بالبرنامج:

الهدف 4-1 :تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية عبر:

تشجيع الجالية التونسية بالخارج على القيام بالاستثمارات و بالتحويلات المالية داخل الوطن.

الهدف 4-2 :ربط الصلة بالجالية التونسية عبر:

- تكثيف التظاهرات الموجهة للجالية التونسية والمتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات يتم تنظيمها من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.

- الحرص على استقطاب أكبر عدد ممكن من الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي .

- الترفيع في عدد المهاجرين المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن بدعم قدرة المصالح المختصة بتونس على تحقيق النجاعة المرجوة في التدخلات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وأفراد أسرهم والأجانب المتواجدين بتونس .

2 - تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

2-1 أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- تكثيف اللقاءات بالجالية التونسية و الكفاءات و رجال الأعمال وبممثلي الجمعيات الناشطة في المهجر قصد التعريف بالامتيازات الاستثمارية بتونس كم تم تنظيم ملتقيات بالداخل و الخارج وبالشراكة مع المؤسسات و الإدارات العمومية ومع المنظمات الناشطة في المجال،

-إعداد دليل التونسي الذي يتضمن أهم القوانيين و الإجراءات الجديدة التي تهم الاستثمار و اجراءات العودة،

- الشروع في تركيز منصة اتصالية تتضمن معطيات متكاملة حول الجالية و الكفاءات الموجودة بالخارج.

– الشروع في تنظيم "أيام قرطاج للإبداع المهجري" لأول مرة من 13 الى غاية 19 أكتوبر 2018، بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الثقافية قصد استقطاب و التعريف بالكفاءات المبدعة في جميع المجالات الفنية من الجالية التونسية بالخارج.

2-2 أهم الانجازات و الأنشطة و المشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرامج و علاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج

الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية			
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**	**الملاحظات**
حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	– العمل على تطوير الجهود والتعاون مع كل الأطراف المتدخلة قصد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع. – العمل على التخفيض في كلفة التحويلات المالية.	**تم تكثيف اللقاءات** بالجالية و بالكفاءات و برجال الأعمال وبممثلي الجمعيات الناشطة في المهجر قصد التعريف بالامتيازات الاستثمارية بتونس كما تم تنظيم ملتقيات بالداخل و الخارج وبالشراكة مع المؤسسات و الإدارات العمومية ومع المنظمات الناشطة في المجال -تمت طباعة 2500 نسخة من دليل التونسي الذي يتضمن أهم القوانيين و الإجراءات الجديدة التي تهم الاستثمار و اجراءات العودة	
الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج			
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	– العمل على إرساء وتركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة من خلال تركيز استراتيجية اتصالية للغرض. – تركيز منصة تتضمن منظومة معلوماتية متكاملة حول كل ما يمكن ان يتصل بمشاغل الجالية بالخارج.	– مبدئيا تم الانطلاق في تركيز فضاءات حوار عن بعد (VISIO – CONFERENCE) بين السادة الملحقين الاجتماعيين و الإطارات المختصة بالديوان و ممثلي الجمعيات بالخارج و التونسيين المقيمين بالخارج خاصة الجيل الثالث و الرابع منهم. – تم ربط الصلة مع بعض الكفاءات كما تم تكثيف اللقاءات	يبقى عدم تعيين الملحقين الاجتماعيين في المصالح الاجتماعية بالمراكز الدبلومايسية والقنصلية بالخارج وبدور التونسي من أهم الاشكاليات التي حالت دون تحقيق عديد البرامج و لأهداف بالتالي النشاطات الموجهة للجالية

		والندوات بالخارج . – تم الشروع في تركيز منصة اتصالية تتضمن معطيات متكاملة حول الجالية و الكفاءات الموجودة بالخارج .	
عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	– تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي. – تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية. تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي.	تم تنشيط دور التونسي عبر القيام بأنشطة أسبوعية موجهة لفائدة الجالية التونسية المقيمة بالخارج خاصة لفائدة الجيل الثالث و الرابع منهم . تم القيام بالاحتفالات الضرورية الخاصة بالأعياد الوطنية و الدينية (خلال شهر رمضان) تم القيام بـ41 تظاهرة بين اقتصادية و اجتماعية و ثقافية سواء كان ذلك بالموارد الذاتية للديوان أو بالتنسيق مع المنظمات و الجمعيات الناشطة في مجال الهجرة. – مواصلة تدريس اللغة العربية بالمراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج.	– بقاء العديد من دور التونسي بدون مشرفين (ملحقين) حال دون تحقيق الأهداف المرسومة على غرار فيينا وبروكسال – النقص في المسجل في نشاط مركز مرسيليا و طولون وتولوز ساهم في عدم تحقيق الأهداف المرسومة

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

3-1 :تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 7 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع دفع)

الوحدة: أ -د

بيان البرنامج	تقديرات (ق.م الأصلي) 2018	تقديرات (اعتمادات تكميلية) 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)- (1)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
نفقات التصرف	**18.331.212**	**18.344.212**	**18.682.977**	**-338.765**	**101.85%**
التأجير العمومي	15.605.212	15.618.212	15.963.839*	-345.627	102.21%
وسائل المصالح	2.226.000	2.226.000	2.219.138	6.862	99.69%
التدخل العمومي	500.000	500.000	500.000	0	100%
نفقات التنمية	**565.000**	**565.000**	**565.000**	**0**	**100%**
تمويل عمومي	565.000	565.000	565.000	0	100%
مجموع البرنامج	**18.896.212**	**18.909.212**	**19.247.977**	**-338.765**	**101.79%**

(*) تمّ اللجوء إلى تحويل اعتمادات للبرنامج لتسديد نفقات التاجير العمومي

رسم بياني عدد 17 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

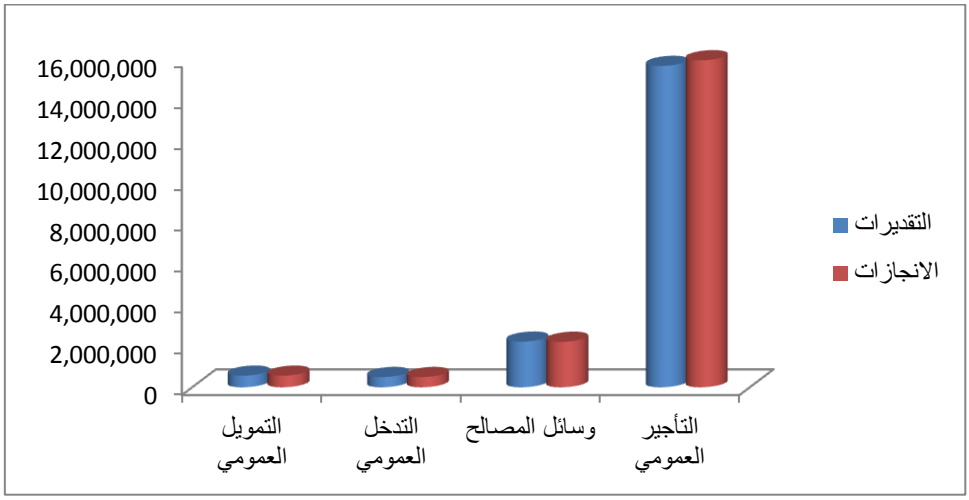

3-2: تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- **تقديم الأهداف :**

- **الهدف 1 :** تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية

- **تقديم الهدف :** يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	4688	4499.6	96%	4760	4957.5	104%

* **تحويلات التونسيين بالخارج خلال سنة 2017 :**

تحويلات عينية : 839.3 مليون دينار / تحويلات نقدية نقدية : 3734.2 مليون دينار .

رسم بياني عدد 18 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

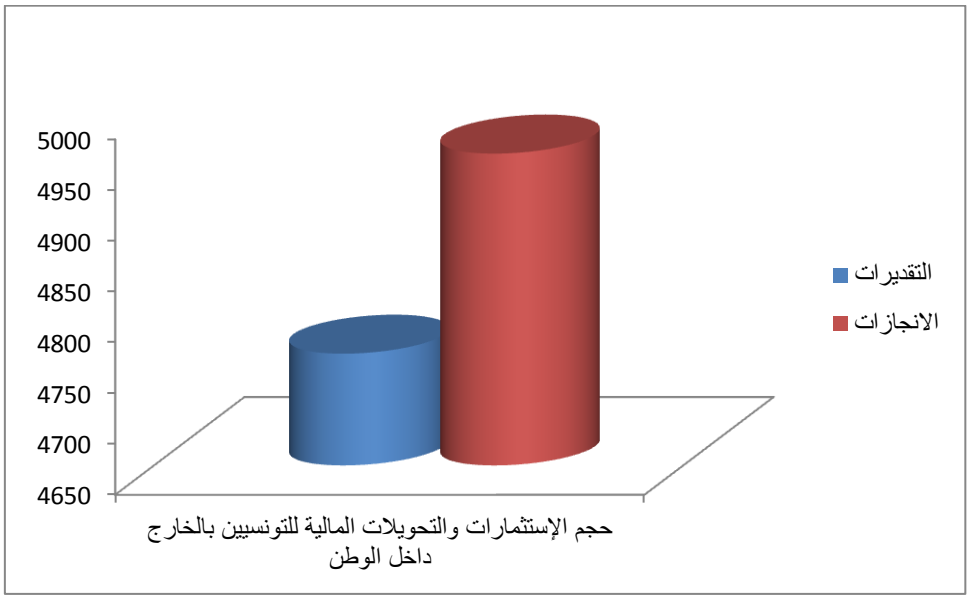

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- سجلت نسبة انجاز قدرت بـ104% بالمقارنة مع تقديرات 2018 و بنسبة تطور قدرت بـ 10.17% مقارنة بانجازات سنة 2017.

- الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية

- **المؤشر 1 : حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن**

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ104% بالنسبة لسنة 2018 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

- ✓ بداية رجوع الثقة في مناخ الأعمال بتونس
- ✓ التحسن في الأوضاع الأمنية
- ✓ تسجيل نمو في الاقتصاد العالمي
- ✓ الحوافز الجديدة المالية و الجبائية لفائدة الجالية
- ✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج والتجاري بنك و بنك الإسكان وتهدف هذه الاتفاقات بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكية ذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليص تكلفة التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات.

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

- **تقديم الهدف 2 :** يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.

- عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي وتتجسم في حجم احتضان دار التونسي لمختلف شرائح الجالية و تنمية روابط صلتهم بالوطن

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	تظاهرة	36	38	%105	37	41	%110

عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	22000	20500	%93	24000	18037	%75

رسم بياني عدد 19 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

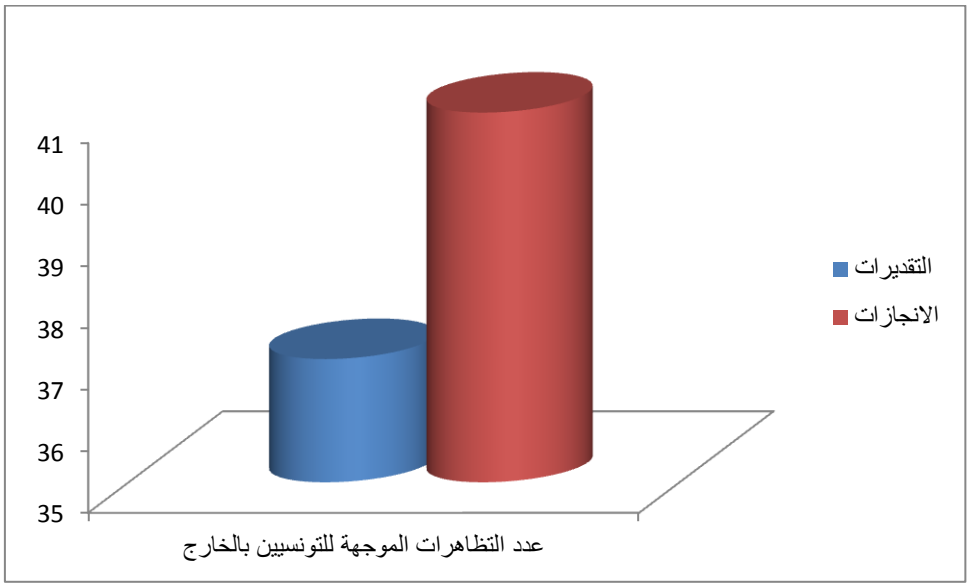

رسم بياني عدد 20 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)

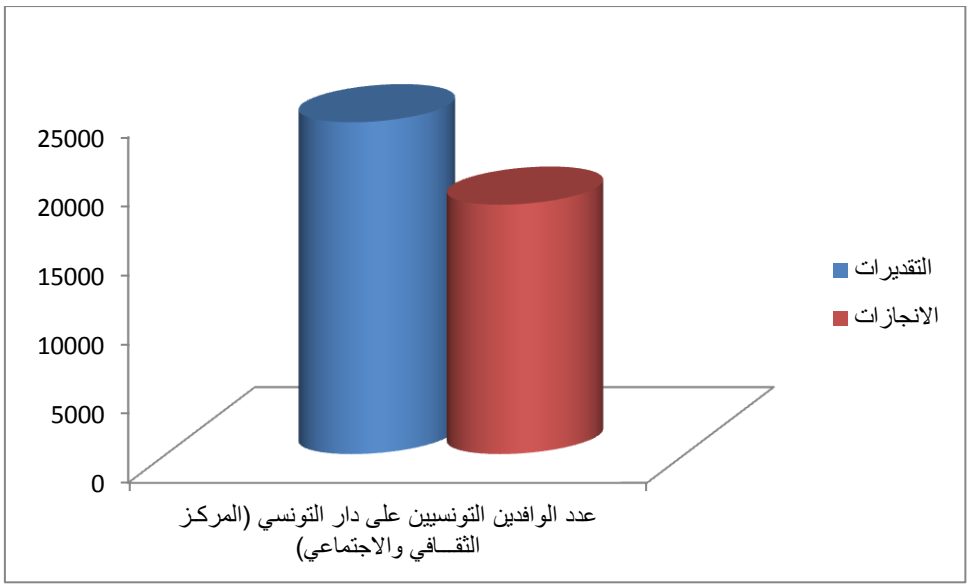

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

- **المؤشر 1 : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج**

- تمت برمجة 41 تظاهرة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بالشراكة كذلك مع الجمعيات و المنظمات الدولية موجهة للتونسيين بالخارج خلال سنة 2018 أي بنسبة انجاز تقدر بـ 110 % مقارنة بتقديرات سنة 2018 وبنسبة تطور تقدر بـ11 % مقارنة بانجازات سنة 2017.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر كما يبينه **الجدول التالي** :

دولة الإقامة	عدد التظاهرات المنظمة سنة 2018
فرنسا	18
ايطاليا	14
المانيا	05
كندا	02
السعودية	02
العدد الجملي للتظاهرات	**41**

- يفسر التفاوت على مستوى برمجة التظاهرات بين دول الإقامة إلى عدم وجود ملحقين اجتماعيين مما اثر على نشق الأنشطة.

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

- **المؤشر 2 : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)**

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ75% بالنسبة لتقديرات سنة 2018 و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تراجع نسق الأنشطة بالعديد من المراكز الاجتماعية و الثقافية خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2018 بسبب الشغورات الحاصلة بالمراكز المذكورة خاصة بفيينا و نيس وبروكسال
- ✓ ضعف الأنشطة وعدم اقبال الجالية على مواكبة النشاطات المسجلة خاصة بمرسيليا و طولون وتولوز

- ✓ عدم استنباط أنشطة جديدة موجهة للجيل الثالث و الرابع للهجرة و عدم مراجعة منهجية برنامج تعليم اللغة العربية
- ✓ ضرورة المصادقة على استراتيجية وطنية في مجال الهجرة و التونسيين بالخارج تسمح بضبط التوجهات الاستراتيجية وخطط العمل و مختلف التدخلات بالتنسيق مع الاطرف المتدخلة من هياكل حكومية ومجتمع مدني و أطراف شراكة و تشريك الجالية التونسية من خلال تحديد تطلعاتها وأنتظاراتها سواء على مستوى الإحاطة في دول الإقامة أو على مستوى تدعيم الروابط بالوطن .

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر كما يبينه **الجدول التالي** :

المركز الاجتماعي و الثقافي	**عدد الوافدين**	**النسبة مقارنة بالعدد الجملي للوافدين على دور التونسي لسنة 2018**
اوبرفيلي	4992	28
نيس	425	2
قرونوبل	1958	11
مرسيليا	555	3
روما	7094	39
مونتريال	3008	17
النسبة الإجمالية	**18032**	**%100**

– يفسر التفاوت على مستوى الانجاز بين دول الإقامة إلى عدم وجود ملحقين اجتماعيين مما اثر على نشق الأنشطة

VI- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الإشكاليات والنقائص:

- ✓ يعتبر عدم تعيين الملحقين الاجتماعيين في المصالح الاجتماعية الشاغرة و بدور التونسي من أهم الإشكاليات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة.
- ✓ تأخر وضع استراتيجية وطنية للهجرة يضفي نوع من الضبابية على الأهداف المطلوب تحقيقها وعلى طبيعة التوجهات و البرامج الموجهة لفائدة الجالية.
- ✓ اقتصار الانشطة المبرمجة من قبل ديوان التونسيين بالخارج على بعض البرامج المحددة التي لا تلاقي إقبالا من طرف الجالية خاصة الجيل الثالث و الرابع منهم مما يتطلب البحث و التجديد،
- ✓ ضعف الموارد البشرية و النقص المسجل في الإطارات يمثل عائقا أمام تحقيق الأهداف المرسومة وحتى أمام اتمام العمل اليومي المطلوب خاصة في الشؤون الإدارية و المالية .

- التدابير و الانشطة :

- ✓ ضرورة استنباط برامج فنية جديدة هادفة و تدعيم الموارد البشرية بما يساهم في خلق ديناميكية جديدة في العمل تنسحب ايجابا على تحقيق الأهداف المعلنة.
- ✓ تدعيم ميزانية المؤسسات العاملة في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج و خاصة ديوان التونسيين بالخارج لتغطية العجز المسجل خلال سنتي 2017 و 2018 للصعوبات التي شهدتها المالية العمومية في ذلك الوقت.

برنامج القيادة و المساندة

رئيس البرنامج : السيد عبد الرؤوف الجمل

من تاريخ موفى شهر مارس 2017 إلى غاية نوفمبر 2018

(تم تعيين السيد محمد لسعد العيادي ، المدير العام للمصالح المشتركة،

رئيسا للبرنامج من تاريخ نوفمبر 2018)

1- التقديم العام للبرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

1-1 هيكلة البرامج الفرعية و أهم الأهداف :

	البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة	البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي
الأهداف	**الهدف 1** : : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	**الهدف 1** : تحسين نوعية تكوين الطلبة
	الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف	

1-2 الأولويات الخاصة بالبرنامج:

الهدف 9-1-1 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية من خلال السعي لتطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،

الهدف 9-1-1 : ترشيد نفقات التصرف من خلال مزيد التحكم في النفقات و ترشيدها (نفقات التسيير / التصرف) والتحكم في استهلاك الطاقة (وقود السيارات الإدارية).

الهدف 9-2-1 : تحسين نوعية التكوين للطلبة عبر تحسين تاطير الطلبة الدارسين في المؤسسات تحت إشراف الوزارة و تدعيم الوسائل المادية المتاحة لهم.

2 - تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

2-1 أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية-التصرف في المقرات والتجهيزات-تطبيقة تفقد الشغل-التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...
- ✓ إنجاز أشغال التنزيل العملياتي للبرامج من طرف وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتي أفضت إلى إحداث برامج فرعية جهوية ضمن برنامجي النهوض الاجتماعي والقيادة والمساندة بما يضفي أكثر مرونة على صرف الإعتمادات وبدعم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.
- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض و ببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.
- ✓ صدور الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019
- ✓ الشروع في إعتماد مقاربة الميزانية المراعية لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع تطبيقا لمقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية
- ✓ إحداث ماجستير بحث في التربية المختصة بالمعهد العالي للتربية المختصة ،
- ✓ إحداث توسعة لفضاءات المعهد العالي للتربية المختصة.

2-2 أهم الانجازات و الأنشطة و المشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرامج و علاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج

البرنامج الفرعي 1 : الإشراف والمساندة

الهدف 1 تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية			
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**	**الملاحظات**
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	– مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف و الرتب – تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي الحاجيات طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة – تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب – إعداد بطاقات الوصف الوظيفي – إعداد أدلة إجراءات – إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة	**بصدد الانجاز**	
الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف			
المؤشر 1 : التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح) **مؤشر فرعي 1:** التخفيض في كلفة استهلاك الوقود **مؤشر فرعي 2 :** التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	اعداد تطبيقية اعلامية تمكن من التصرف في المعدات و البناءات – اعداد جرد المعدات والبناءات – تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي – إبرام اتفاقيات – برمجة أنشطة تحسيسية وتكوينية	– تحسيس الإدارات الجهوية بضرورة تعميم الإتفاقية المبرمة مع شركة "إتصالات تونس" بالنسبة لخدمات الهاتف القار. – تحسيس الإدارات الجهوية بضرورة الضغط على نفقات إستهلاك الهاتف .	وجود إشكالية تتعلق بعدم ورود فواتير إستهلاك الهاتف القار في الآجال .

البرنامج الفرعي 2 : التعليم العالي

الهدف 1 تحسين نوعية تكوين الطلبة			
مؤشر قيس الأداء	**الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف**	**الأنشطة المنجزة 2018**	**الملاحظات**
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي تحت الإشراف	– اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام والخاص والجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة لتسهيل إدماجهم – العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني – تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة – مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية	*ينظم المعهد على مدى السنة و بصورة منتظمة دورات تكوينية بمقر المعهد في إطار التكوين المستمر لفائدة العاملين بالجمعيات ومراكز التأهيل بكامل تراب الجمهورية. *تنظيم ملتقيات بالتعاون مع بعض الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة *في إطار إنجاز مذكرة ختم الدراسة بالإجازة أو الماجستير فإن جميع الطلبة المرسمون بالسنة الثالثة من الاجازة أو السنة الثانية ماجستير مطالبون بإجراء تربص خلال كامل السداسي الثاني بالجمعيات و مراكز التأهيل	قامت مصالح المعهد العالي للتربية المختصة بإحداث خانة ضمن البوابة الرقمية " ises–numerique " تمكن الطالب بعد التخرج من الانتقال من وضعية الطالب الحالي إلى وضعية الطلبة القدامى حيث يبقى ينتفع بالعديد من الخدمات و في المقابل نطلب منه تحيين معطياته وخاصة تلك المتعلقة بحياته المهنية و بالتالي تتسنى لمصالح المعهد متابعة أكثر دقة لنسبة الإدماج المهني للطلبة.

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

3-1 :تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 8 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع الدفع)

الوحدة: أ -د

بيان البرنامج	تقديرات (ق.م الأصلي) 2018	تقديرات (اعتمادات تكميلية) 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)- (1)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
نفقات التصرف	**40.617.599**	**42.917.599**	**40.925.886**	**1.991.713**	**95.36%**
التأجير العمومي	32.010.565	34.310.565	32.104.369	2.206.196	93.57%
وسائل المصالح	4.876.034	4.876.034	5.090.517	-214.483	104.40%
التدخل العمومي	3.731.000	3.731.000	3.731.000	0	100%
نفقات التنمية	**2.750.000**	**2750.000**	**2.647.644**	**102.356**	**96.28%**
الاستثمارات المباشرة	2.750.000	2.750.000	2.647.644	102.356	96.28%
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**43.367.599**	**45.667.599**	**43.573.529**	**2.094.070**	**95.41%**

رسم بياني عدد 21:

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

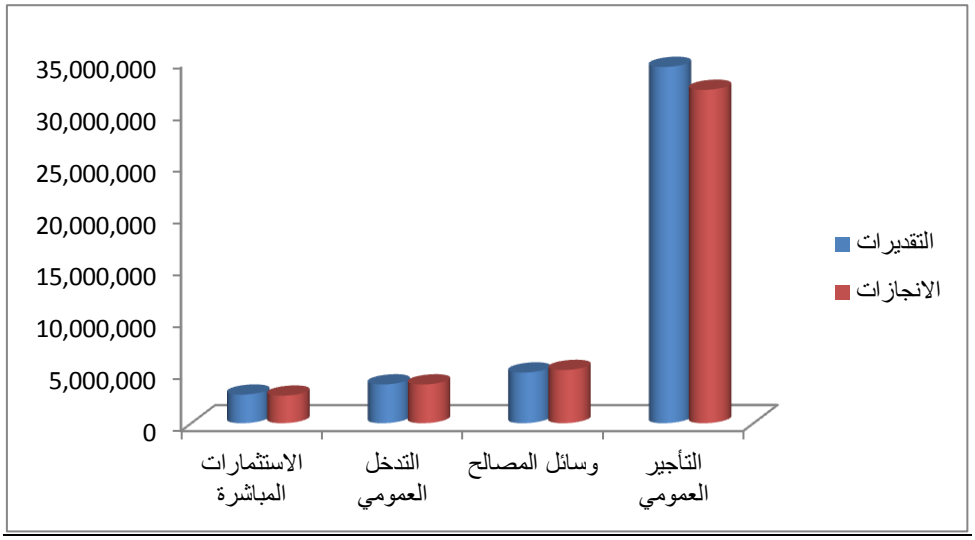

جدول عدد 9 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

بحساب: أ –د

بيان البرنامج	تقديرات (ق.م الأصلي) 2018	تقديرات (اعتمادات تكميلية) 2018 (1)	انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الانجاز(%) (2)/(1)
الإشراف والمساندة	35.347.161	37.647.161	36.754.549	892.612	97.63%
التعليم العالي	8.020.438	8.020.438	6.818.980	1.201.458	85.02%
مجموع البرنامج	**43.367.599**	**45.667.599**	**43.573.529**	**2.094.070**	**95.41%**

رسم بياني عدد 22 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

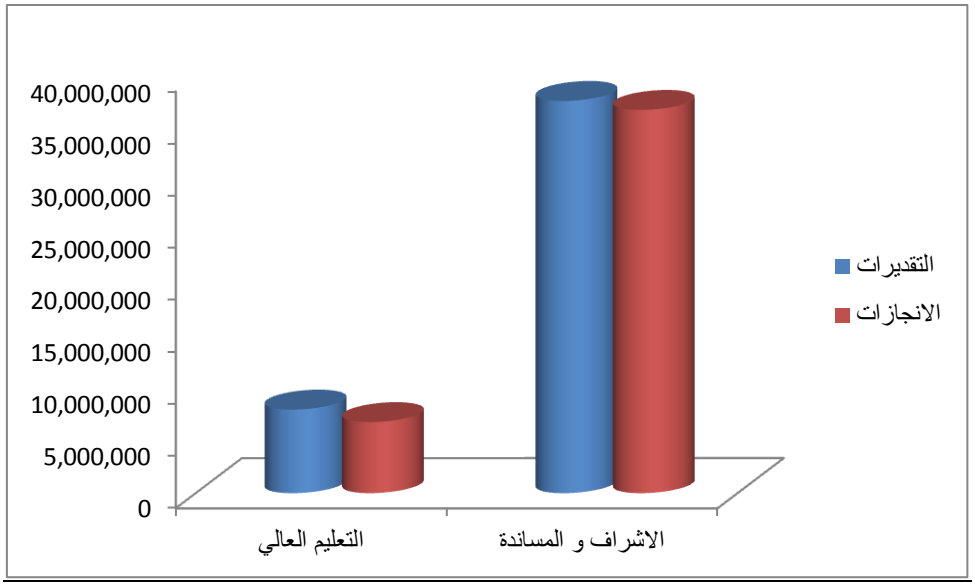

3-2: تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- تقديم الأهداف :

الهدف 1: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- **تقديم الهدف** : سعيا إلى الارتقاء بجودة منظومة الموارد البشرية الناشطة بالوزارة بما يساهم في الرفع من درجتي المردودية والكفاءة، تعمل الوزارة على ترسيخ مقومات البعد التكويني والتعليمي والتثقيفي لدى موظفي

وأعوان وزارة الشؤون الاجتماعية و ذلك عبر مزيد تدعيم المكتسبات المعرفية و التحسين من درجة امتلاك أدوات الاتصال الحديثة وتكوين الأعوان في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته وتعزيز إستعمال تكنولوجيات المعلومات.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز	الملاحظات
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	%	30	-	بصدد الانجاز	50	بصدد الانجاز		من المنتظر ان يتم سنة 2019 تحيين المعطيات الواردة بالموازنة الاجتماعية والشروع في تعميم بطاقات الوصف الوظيفي مركزيا وجهويا حتى يتسنى لاحقا ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية المتوفرة بالوزارة حسب مراكز التعيين

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

<u>الهدف 1: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية</u>

- المؤشر 1 : نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة

- يتم العمل على انجاز المؤشر و ذلك من خلال ضبط برنامج عمل مرحلي يرتكز على جملة من الأنشطة السنوية و لم نسجل تقدم كبير في نسبة الانجاز للسنوات 2017 و 2018 نظرا لعديد الاسباب من أهمها :

- ✓ لم يتم تحيين المنظومة الاعلامية المتعلقة بمتابعة المسار المهني للأعوان
- ✓ تم البدء في إعداد بطاقات وصف المهام و في انتظار تعميمها على جميع المصالح
- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين
- ✓ غياب التحسيس بأهمية انجاز المخطط المرجعي

<u>- الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف</u>

- تقديم الهدف 2 : تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)							
مؤشـــر فرعـــي 1: الـــتحكم فـــي كلفـــة استهلاك الوقود	أ د	-	846.700	-	757.000	** 634.725	%116
مؤشـــر فرعـــي 2 : الـــتحكم فـــي كلفـــة استهلاك الهاتف	أ د	385.5	*127	-	350.000	**99512	لم يتم احتساب نسبة الانجاز بإعتبار عدم ورود جزء هام من فواتير استهلاك سنة 2018

*** تم فعليا صرف 127 ا.د من الاعتمادات المرسمة وتحويل بقية الاعتمادات لخلاص نفقات اخرى.**

**** تم فعليا صرف جزء من الاعتمادات المرسمة وتحويل بقية الاعتمادات لخلاص نفقات اخرى.**

رسم بياني عدد 23 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)

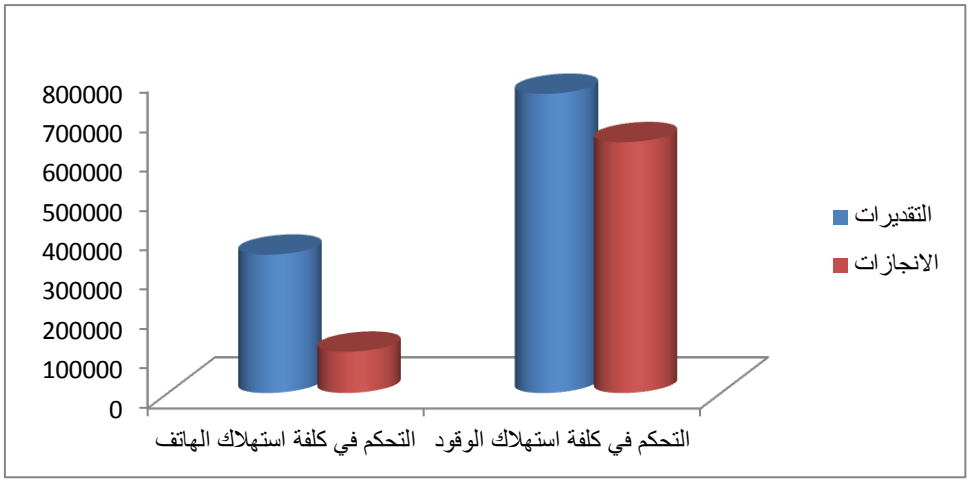

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- <u>الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف</u>

- المؤشر : التحكم في كلفة استهلاك الوقود

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 116.% بالنسبة لسنة 2018 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تطبيق منظومة البطاقة الإلكترونية " Carte Agilis" للتزود بوقود المصلحة و التي سيتم مزيد تقييمها مع الوقت
- ✓ العمل على الضغط على نسق الاستهلاك رغم تهرم أسطول النقل المتوفر وارتفاع أسعار المحروقات سنويا
- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالنقص أو بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخلاص بعض النفقات الاستعجالية الأخرى او المتخلدات.

- **المؤشر : التحكم في كلفة استعمال الهاتف**

- من نتمكن من احتساب نسبة الانجاز لسنة 2018 نظرا لعدم ورود الفواتير في الإبان ، علما و أنه قد تم صرف اعتمادات تقدر ب99512 أ.د لسنة 2018 مقابل 127 ا.د سنة 2017 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ عدم ورود الفواتير في الإبان،
- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالنقص أو بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخلاص بعض النفقات الاستعجالية الأخرى او المتخلدات.

- كما تم صرف الاعتمادات حسب الادارات الجهوية كما يبينه **الجدول التالي**:

الادارة الجهوية	الاعتمادات	الاعتمادات المنجزة	نسبة الإنجاز (مقارنة بالاعتمادات المرسمة)
إدارة مركزية	247900	2352	0.67%
تونس	3884	3900	1.11%
أريانة	2842	3200	0.81%
بن عروس	4933	5000	1.41%
منوبة	4163	4200	1.19%
بنزرت	4267	4300	1.22%
زغوان	6587	6700	1.88%
نابل	5453	5600	1.56%

سوسة	3977	4000	1.14%
المنستير	5183	5200	1.48%
المهدية	4175	4200	1.19%
باجة	3002	3500	0.86%
جندوبة	1757	2500	0.50%
الكاف	3429	3700	0.98%
سليانة	3888	4300	1.11%
القيروان	4078	4500	1.17%
صفاقس	4657	4700	1.33%
سيدي بوزيد	1787	1800	0.51%
قابس	4700	4700	1.34%
مدنين	4700	4700	1.34%
القصرين	4457	4800	1.27%
قفصة	3563	4800	1.02%
توزر	4480	4500	1.28%
قبلي	3638	3650	1.04%
تطاوين	3557	3650	1.02%
النسبة الإجمالية	**104452**	**99512**	**28.43%**

- الهدف 3 : تحسين نوعية تكوين الطلبة

- تقديم الهدف : يعد تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم من الاولويات التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها و في هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجيها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	%	تم اعتماد المؤشر سنة 2018	15	-	30	30	100

رسم بياني عدد 24 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)

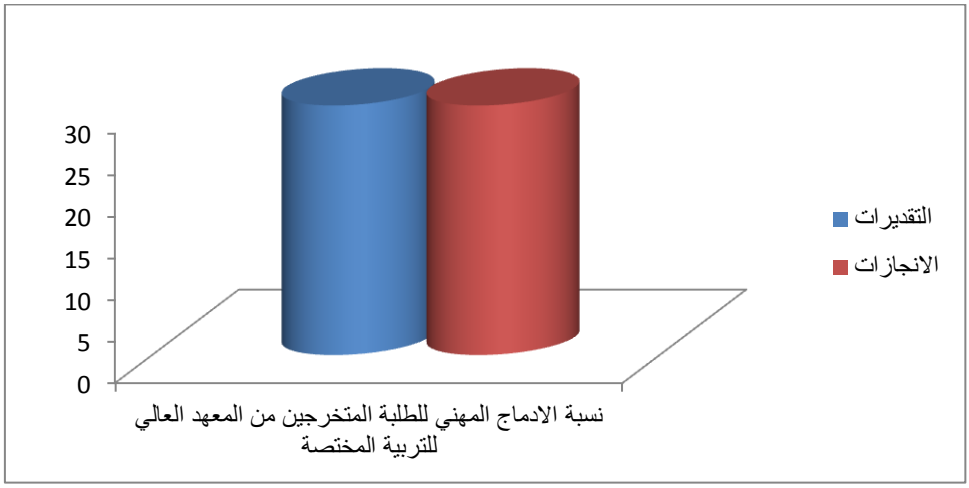

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 :

- الهدف : تحسين نوعية تكوين الطلبة

- المؤشر 1 : نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 100% بالنسبة لسنة 2018 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

- ✓ إنتداب من وزارة الاشراف لعدد من المتخرجين
- ✓ إنتدابات في إطار وكالة التعاون الفني للعمل بدولتي قطر والسعودية خلال سنة 2018

- تمكن عدد من الطلبة المتحصلين على الاجازة من التسجيل بشهادتي الماجستير :الماجستير المهني إعاقة وإعادة التأهيل وماجستير البحث في التربية المختصة
- تشريك جميع طلبة السنوات النهائية في الندوات والملتقيات التي ينظمها المعهد أو مخبر البحث التابع له.
- مراجعة برامج التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير من طرف اللجان البيداغوجية المتكونة من الأساتذة الجامعيين بالمعهد في مختلف الإختصاصات في إطار عملية التأهيل التي تنظم كل 4 سنوات.

VI- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الهدف 1: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- تحيين المعطيات المدرجة بمنظومة الموازنة الاجتماعية و تحسيس المستعملين بمزاياها كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار حيث تمكن هذه المنظومة من توفير معطيات محينة وفورية على الموارد البشرية (حسب الرتبة والصنف و النوع الاجتماعي والتوزيع الامركزي او الجهوي) الموضوعة على ذمة الوزارة بالإضافة إلى المعطيات المتعلقة بمسارها المهني مما يسمح بحسن توظيف و توزيع الاعوان بناء على كفائتهم وتكوينهم.

- الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف

- **العمل على مزيد التحكم في كلفة الهاتف من خلال :**

- عقد جلسات عمل مع شركة اتصالات تونس للنظر بالإشكاليات المتعلقة بعدم وصول الفواتير لغاية الحصول على آلية للفوترة ،
- تفعيل الاتفاقيات مع مسدي الخدمة على المستوى الجهوي.

- **في مجال التصرف في وسائل النقل وترشيد النفقات والتحكم في استهلاك الطاقة**

- تفعيل منظومة التصرف في المستودع المركزي للسيارات الإدارية و الذي يتضمن قاعدة معطيات حول السيارت الإدارية و قطع الغيار المتوفرة بالإضافة إلى جملة النفقات الخاصة بالأقتناءات و تمكن هذه المنظومة من توفير معطيات محينة حول اسطول السيارات الموضوع على ذمة الوزارة،
- تفعيل منظومة مراقبة السيارات الإدارية عن بعد GPS،
- تكوين العاملين بالمستودع المركزي للسيارات في مجالات متخصصة (الصيانة ، السلامة ...).

- **في مجال تنفيذ الميزانية:**

- دعوة المصالح المركزية وخاصة الجهوية المكلفة بتنفيذ الميزانية إلى مزيد الحرص على متابعة صرف الاعتمادات المحالة والمفوضة و تأدية النفقات في نطاق التراتيب الجاري به العمل.
- برمجة اجتماعات دورية حول تقييم تنفيذ ميزانية الوزارة و تشخيص الصعوبات و الإشكاليات عند التنفيذ.
- التحسيس بأهمية توفير معطيات محينة حول مختلف النفقات خاصة في إطار البرمجة السنوية للنفقات و انجاز التقارير الدورية لتنفيذ الميزانية الخاصة ببرامج الوزارة بالتنسيق مع رؤساء البرامج.

- الهدف : تحسين نوعية تكوين الطلبة

- الإشكاليات والنقائص:

*الاعتمادات المخصصة لتنظيم الملتقيات أو الندوات العلمية محدودة ولا تفي بالحاجة

*في بعض الحالات هناك إشكال في نوعية الطلبة الجدد الموجهين للمعهد

*نقص كبير في تجهيزات الإعلامية بالمعهد حيث أن أغلب الحواسيب المخصصة للتدريس تجاوز عمرها 8 سنوات.

*عدم وجود مطاعم جامعية قريبة من المعهد بحيث أن التوقيت الدراسي لا يمكن من تنقل الطلبة إلى المطعم الموجود بالمركب الجامعي بمنوبة.

- التدابير و الانشطة:

*الترفيع في ميزانية المعهد خاصة في مجالي التسيير والتدخلات.

*إجراء إختبار "نفسي تقني " للطلبة الموجهين الجدد للتمكن من إختيار أفضل للطلبة المؤهلين- للدراسة في مجال التربية المختصة، كما كان معمول به بالمعهد منذ سنوات.

*تجديد الحواسيب المخصصة للتدريس

*القيام بأشغال توسعة للمطعم الموجود بالمعهد حتى يشمل الطلبة مع تدعيمه بالإطار البشري اللازم والإعتمادات المطلوبة.

* برمجة إقامة يوم مفتوح للتعريف بالتكوين المقدم من قبل "المعهد العالي للتربية المختصة" و "المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية".